

سياسات المستقبل :

دليل للحوكمة
البيئية المحلية
في تونس

تأليف :

ناثان أبلمان (مجلس المستقبل العالمي)
و آنا ليدرتر (مجلس المستقبل العالمي)





Published under the following Creative Commons License:
<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/3.0> . Attribution — You must attribute the work in the manner specified by the author or licensor (but not in any way that suggests that they endorse you or your use of the work). Noncommercial — You may not use this work for commercial purposes. No derivatives — If you remix, transform, or build upon the material, you may not distribute the modified material.

سياسات المستقبل :

دليل للحوكمة

البيئية المحلية

في تونس

تأليف :

ناثان أبلمان (مجلس المستقبل العالمي) وأنا ليدريتر (مجلس المستقبل العالمي)

المساهمون :

سيمون إلزا (مؤسسة هاينريش بويل تونس)

ليزا هارسيم (مجلس المستقبل العالمي)

زهير الحلاوي (جامعة تونس)

لينارت هون (مجلس المستقبل العالمي)

صادم الجبالي (مدرسة هرثي للحوكمة)

سليم خراط (البوصلة)

حفصية الغريسي (مؤسسة هاينريش بويل تونس)

أماندا لوكساند (مؤسسة هاينريش بويل جنوب أفريقيا)

أحمد معالج (رئيس بلدية - ساقية الزيت سابقا)

عفاف الهمامي المراكشي (كلية الحقوق بصفاقس جامعة صفاقس)

خولود تليلي (راج تونس)

ملخص تنفيذي

الاعتبار فإن تفاوتنا واضحا كان بارزا في تغطية خدمات الجمع في حين ارتفع عدد مصبّات النفايات غير الخاضعة للرقابة وغير الصحيّة مما أضاف من تلوث الهواء والتربة. ولذلك فإن إعادة ضبط الصلاحيّات بين السلطات المركزية والمحليّة وإعادة تقييم النظام الحالي لتقاسم الأدوار، في إطار تطبيق اللامركزيّة في تونس، تشكّل أمرا أساسيا لضمان تحديّث واستدامة القرارات المحليّة التي تستجيب للاحتياجات العامة الأساسية. وأخيرا، فإن تعزيز القدرات المحليّة لدعم التنمية المستدامة سيكمل أيضا الجهود التي تبذلها السلطة المركزيّة حاليا للتصدي للتهديدات البيئيّة التي تسجّل ارتفاعا مثل التصحر وتدهور السواحل وتلوث الهواء وخسارة التنوع البيولوجي.

وبالتالي فإنّ هذا الدليل يهدف إلى دعم العمل البيئي المحليّ من خلال تسليط الضوء على التحدّيات و الفرص التي تنتظر السلطات المحليّة ، ذلك أنّ المسؤوليات المخصّصة لها حديثا حسب قانون الجماعات المحليّة سوف تمكّنها من دفع مسار الحماية البيئيّة و الحدّ من التغيّر المناخي. ويرتكز هذا الدليل على الوضع الاقتصادي و البيئي والمؤسّساتي الحالي في تونس لتقييم عمليّة تطبيق اللامركزيّة الجارية و الفوائد التي من المتوقع أن تضيفها للحوكمة البيئيّة المحليّة. علاوة على ذلك، يستند هذا الدليل على أفضل الممارسات الدوليّة في ثلاث دول ناشئة (الشيلي وجنوب إفريقيا والأردن) حيث عزّزت اللامركزيّة من مساهمات السلطة المحليّة نحو التنمية المستدامة في القطاعات الرئيسية. وأخيرا، فإن التوصيات العمليّة لاعتماد سياسات وإجراءات بيئيّة ومستدامة في سبّة مجالات مختلفة (الطاقة والمياه والنفايات والتخطيط العمراني والبنية التحتية والنقل والزراعة/الأراضي) تهدف إلى دعم الهياكل المحليّة خلال الأشهر والأعوام المقبلة لاتخاذ الإجراءات.

وتشمل توصيات السياسات المشتركة بين عدّة قطاعات ما يلي:

منذ تغير النظام سنة 2011 الذي شهد الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي، انطلقت تونس في مسار بطيء و لكن مهمّ نحو إرساء الديمقراطية و الحوكمة الرشيدة. أفضت هذه التغيرات إلى نقاش على الصعيد المجتمعي حول دور الهياكل المحليّة وعلى وجه الأخصّ دور البلديات. وقد عكس اعتماد الدستور الجديد سنة 2014 هذه الاتجاهات، إذ وصاية

أن اللامركزيّة أصبحت تشكّل موضوعا أساسيا في المسار الذي حدّده النظام الجديد لمستقبل البلاد. غير أنّ التقدّم الذي تمّ تحقيقه حينها يعتبر محدّودا. وقد تمّ سنة 2014 صياغة مشروع قانون جديد بشأن السلطة المحليّة يُعرف ب«مجلة الجماعات المحليّة» لم تتمّ بعد المصادقة عليه من قبل مجلس نواب الشعب. وقد أدى هذا التعطيل التشريعي إلى عودة موجات الاستياء السياسي لدى المجتمع المدني تسبّب فيه أيضا تأجيل الانتخابات المحليّة التي كان من المفروض إجرائها في أواخر أكتوبر 2016، والتي إلى حين تحرير هذا التقرير تمّ إعادة جدولتها إلى ماي 2018. ومع ذلك فمن المتوقع أن يحقق قانون السلطة المحليّة استقلالية هامة للبلديات على الصعيد المالي والإداري على حدّ سواء و بذلك يمكّنها من تعزيز دورها في توفير الخدمات العامة الرئيسية.

يتمثّل جانب بارز من عملية تطبيق اللامركزيّة في التحقيق الناجع للتنمية المستدامة. ذلك أنّ الخدمات العامة في ظلّ النظام الدكتاتوري كانت تخضع إلى رقابة صارمة من السلطات المركزيّة و التداخلات المتعددة و انتشار الفساد مما حدّ من إمكانيات العمل البيئي المحلي. وتبيّن خلال السنوات التي عقت ثورة 2011 أنّ انعدام الكفاءة يُثقل كاهل البلديات وقد تكون الوضعيّة أسوأ في بعض الحالات. ولم يؤدّ ذلك إلى انتشار الممارسات الغير مسؤولة بل إلى تقهّرها أيضا بما أنّ السلطات المحليّة تفتقد إلى القدرة الإدارية والمالية لتحسين الخدمات. وإذا أخذنا مثال إدارة النفايات الصلبة بعين

توصيات السياسات المشتركة بين عدة قطاعات ما يلي :



- ← التخطيط الاستراتيجي
- ← سياسات التهيئة الترابية
- ← الإصلاح الجبائي البيئي
- ← التعاون بين البلديات
- ← التعاون الدولي
- ← رصد المؤشرات
- ← حملات التوعية والتكوين
- ← تحديّد الأهداف



تشمل توصيات السياسات القطاعية ما يلي :



الفهرس

3	ملخص تنفيذي
9	1. مقدمة
12	2. فهم الوضع الراهن في تونس :
	الفرص والتحديات التي تواجه التنمية المستدامة
12	1.1. بين الانتعاش الاقتصادي والمشاكل الهيكلية
13	2.2. التحديات التي تواجه التنمية المستدامة
18	3.2. مسارات) النمو الأخضر في تونس
21	3. إطار اللامركزية الجديد في تونس :
	الآثار المترتبة على الإجراءات البيئية المحلية
21	1.3 تواصل هيمنة النظام المركزي
23	2.3 ما هي القدرات المتاحة للحكومة البيئية المحلية والتخطيط الحضري؟
25	3.3 إطار اللامركزية ضروري لكنه يشكو من ضبابية
30	4. الدروس المستفادة من أفضل الممارسات الدولية
	للحكومة البيئية المحلية
30	1.4 تنمية الطاقة المتجددة المحلية في التشيلي [عدل]
33	2.4 إدارة المياه في جنوب أفريقيا : الاستقلالية الإدارية والمالية للهيئات المحلية
35	3.4 تحسين إدارة النفايات في الأردن من خلال التعاون الدولي
39	5. توصيات للحكومة البيئية المحلية
39	1.5 خيارات السياسات المشتركة بين عدة قطاعات
44	2.5 التوصيات المتعلقة بالسياسات القطاعية الخاصة
44	1.2.5 الطاقة
45	2.2.5 المياه
46	3.2.5 النفايات
47	4.2.5 التخطيط الحضري والبنية التحتية
48	5.2.5 النقل
50	6.2.5 الزراعة
51	6. خلاصة

1. مقدمة

منذ ثورة 2011، يتم إدارة البلديات في جميع أنحاء البلاد من قبل «نيابات خصوصية». وقد كان من المقرر أن تجرى انتخابات محلية ديمقراطية لاختيار المجالس البلدية ورؤساء البلديات في 30 أكتوبر 2016 من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، إلا أن هذه الانتخابات تم تأجيلها إلى عام 2018 بسبب استقالة شفيق صرصار، رئيس الهيئة العليا للانتخابات في ماي 2017، ويزعم البعض أن التأجيل سببه التأخير في المصادقة على مجلة الجماعات المحلية، التي اعتبرها البعض شرطا ضروريا لإجراء انتخابات حرة، عادلة، وذات مصداقية².

وقد تسببت حالات التأخير الهامة في العملية التشريعية وكثافة المناقشات المتعلقة بإطار الحوكمة التي ستنبثق عن عملية اللامركزية إلى ظهور نوع من الإحباط لدى المجتمع المدني. إضافة إلى ذلك، فإن الآثار الفعلية لهذا الإطار بغية تحقيق الاستقلال المالي والإداري للحكومات المحلية وما يترتب على ذلك من قدرات للبلديات على إتباع سياسات التنمية المستدامة المحلية تعتبر مسألة غير واضحة المعالم. باختصار، تواجه العديد من البلديات تحديات ما فتئت تتراكم، ولكنها غير قادرة على معرفة ما إذا كانت ستمكّن من الاستجابة لها في المستقبل القريب أو كيف ستمكّن من التصدي لها.

وفي هذا الإطار، يهدف هذا الدليل إلى دعم العمل المحلي في أقرب وقت ممكن من اللامركزية. وي طرح أيضا تصورات سياسات واسعة النطاق يمكن أن تيسر تحقيق المنافع المشتركة للاقتصاد المحلي.

تستند النتائج إلى مشاورات مع المتدخلين الرئيسيين وكذلك إلى مراجعة الأدبيات في هذا المجال. ويستهدف الدليل المجالس البلدية المنتخبة حديثا ورؤساء البلديات والجهات الفاعلة على المستوى المحلي ووزارة الشؤون المحلية

بعد مرور أكثر من سبع سنوات على الثورة التونسية أدت إلى سقوط النظام الديكتاتوري لزين العابدين بن علي، وأربع سنوات اثر اعتماد دستور جديد، تقف تونس على مفترق الطرق فيما يتعلق بتنظيمها الإداري. بعد أن شهدت فترة من الاضطراب الاقتصادي في أعقاب الهجمات الإرهابية سنة 2015، و تراجع الطلب الأوروبي على السلع والخدمات التونسية، فإن الحكومة الحالية، برئاسة يوسف الشاهد، تقوم بوضع مجموعة من الإصلاحات اللامركزية الطموحة على النحو المنصوص عليه في الباب السابع من دستور 2014 .

ويشكل ذلك قطيعة نوعية مع ممارسات الحكم في النظام القديم الذي اتسم بدرجة عالية من مركزية السلطة، في حين أن التقسيم التدريجي للكفاءات يمثل شكلا من أشكال تشتت التركيز أكثر منه تكريسا للامركزية حقيقية. وقد ثبت أن الحيز السياسي المحدود للهياكل المحلية ولا سيما البلديات لصياغة استراتيجياتها الخاصة وتنفيذ التدابير المناسبة بنفسها يشكل عائقا أمام التنمية المستدامة في البلاد¹. وما يزيد من تفاقم ذلك أوجه التفاوت الواسعة بين الجهات مما يؤدي إلى عدم ملائمة البرامج الوطنية ذات الأولويات المحلية في عدة أجزاء من البلد.

بعد اعتماد القانون الانتخابي للانتخابات البلدية في أوائل 2017، لم يصادق بعد مجلس نواب الشعب على «مجلة الجماعات المحلية» الذي ينظم اختصاصات الجماعات المحلية وميزانيتها و سبل التعاون بينها. ومن المتوقع أن تحقق المجلة مرحلة جديدة في عملية إرساء الديمقراطية في البلد، بينما تحدد في الوقت نفسه هياكل جديدة للإدارة البيئية، لا سيما على الصعيد المحلي.

1. Environnement et Communes : Lecture dans « les projets » du Codes des Collectivités Locales. ع. مراكشي (2017)
2. MEDI1TV.COM (2017). Les élections municipales probablement reportées 2 http://www.medi1tv.ma/fr/tunisie- متاح على: -عبرالانترنت] au 18 ou 25 mars les-%C3%A9lections-municipales-probablement-report/%C3%A9es-au-18-ou-25-mars-infos-98546

والبيئة للإستفادة من تجاربهم.

تُحلّل الكفاءات والتحدّيات والفرص التي تواجهها البلديات التونسية حالياً في سياق التنمية المستدامة من خلال ملخّص الوضع الرّاهن في تونس. ويحتوى التشخيص الأولي على الهيكل والمنهج المتبعين.

واستناداً إلى التحليل الظرفي، يقدّم الدليل موجزاً للدوافع والصعوبات والآثار المترتبة على إطار اللامركزية الجديد الذي إعتّمه دستور 2014. كما تنظر في أنواع الاختصاصات التي يمكن أن ترجع للبلديات التونسية إنطلاقاً من مجلّة الجماعات المحليّة والإصلاحات القطاعيّة الأخرى، وكيف يمكن لهذا التوزيع الجديد للمسؤوليات أن يمكّنها من دفع حماية البيئة والتخفيف من آثار تغيّر المناخ. ويتناول المسائل الملموسة فيما يخصّ الاستقلالية الإدارية والمالية للبلديات، وقدرتها على التقدّم بطلب للحصول على دعم مالي دولي وتجميع الموارد ودرجة المرونة في تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص والآثار الرئيسية لنطاق العمل الناتج عن ذلك.

إن السياقات السياسية و الإجتماعية والجغرافية تختلف باختلاف مناطق العالم، ومع ذلك فإن مبادرات الحكومات المحليّة من بلدان أخرى قد تستفيد منها البلديات التونسية والسلطات المحليّة عند الشروع في العمل البيئي المحلي وتنفيذه. وعندما نضع هذه المبادرات في سياقها، فإنها تقدم دروساً قيّمة وتوصيات للتغلب على التحدّيات القائمة. ولذلك يقدّم هذا الدليل دراسات وضعيات مقارنة ذات صلة، بالاستناد إلى تجارب الشيلي وجنوب أفريقيا والأردن. ويعرض كل وصف مجموعة من السياسات المحليّة لتوفير الخدمات البلدية الأساسية التي تتعلق بعدة مجالات للسياسات، والتي وضعت في بيئات مؤسّساتية تتفاوت فيما يتعلق بتوزيع الاختصاصات عبر مستويات الحكم.

وأخيراً، يقدم الدليل توصيات ملموسة تعكس الحقائق المتباينة للبلديات التونسية البالغ عددها 350 بلدية، والتي لم ينشأ بعضها إلا مؤخراً بسبب الرغبة في تحقيق أكثر توازناً داخل التراب التونسي، على النحو المنصوص عليه في الدستور. ونتيجة لذلك، يقدّم الدليل مجموعة كبيرة من

التدابير التكميلية عن طريق التميّيز بين المبادرات المشتركة بين عدّة قطاعات والأدوات الخاصة بكل قطاع. وتمّ تحديّد ستة مجالات سياساتية مختلفة، وهي الطاقة والمياه والنفائات والهياكل الأساسية والتخطيط الحضري والنقل والزراعة. وبما أن البلديات المستهدفة تختلف من حيث القدرات المؤسّساتية والموارد المالية والاختصاص في مجال التغير البيئي، فإن المقترحات المختلفة الواردة في هذا التقرير تعكس أولويات مختلفة و مدى توفر رأس المال وآفاق زمنية لتحقيق الخيارات الجديدة التي تقتضيها اللامركزية .



صورة 1 :

خريطة تونس

المصدر :

خرائط العالم 2013

2. فهم الوضع الراهن في تونس : الفرص والتحديات التي تواجه التنمية المستدامة

القوى العاملة الشابة و الطبقة المتوسطة المتنامية. غير أنها تواجه تحديات اقتصادية وبيئية واجتماعية متزايدة تدعو إلى تحقيق تناسق بين مختلف المتدخلين و أصحاب القرار عبر مستويات الحوكمة المختلفة.

1.2 بين الانتعاش الاقتصادي والمشاكل الهيكلية

بالمقابل، تستفيد تونس من اقتصاد متنوع ومفتوح عموماً، حيث أن قطاعات السياحة والصناعة والخدمات واستخراج الموارد تساهم جميعها بدرجة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني. ومع ذلك، فقد توقّف النمو منذ ثورة 2011. وفقاً لتقديرات البنك الدولي الأخيرة⁴، قُدّر نموّ الناتج المحليّ الإجمالي في عام 2015 بنسبة 0,8٪، على الرغم من أنّه من المتوقع أن يصل إلى 2,3٪ و 2,8٪ في عامي 2017 و 2018 على التوالي⁵، حيث أن الاقتصاد لم ينتعش بعد الهجمات الإرهابية القاتلة و تفاقم توترات الوضع الاجتماعي والاقتصادي التي أثرت على البلاد سنة 2015. وبالنظر إلى بعض القطاعات الاقتصادية التي تساهم أكثر من غيرها في ازدهار البلاد، من المتوقع أن يتعافى التصنيع والخدمات قليلاً مقارنة بسنة 2015، على نحو ما تشير إليه الزيادة الأخيرة في واردات المواد الخام وصادرات المنسوجات والمنتجات الميكانيكية. إضافة إلى ذلك، بعد أن كانت السياحة منخفضة في السنوات الأخيرة بسبب تهديد إرهابي دائم، فقد بدأ القطاع يتعافى أخيراً. ومع ذلك، فإن قطاعات أخرى مثل الزراعة والنسيج والمعادن لم تصل بعد إلى مستوى الصناعات الأخرى، مما يحدّ من نطاق الانتعاش الاقتصادي في البلاد⁶.

بعد أن قدّمت تونس التزاماً طموحاً بمساهماتها المحددة وطنياً قبل انعقاد الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف لإتفاقية باريس حول التغيرات المناخية سنة 2015 مع التركيز بشكل خاص على نشر تكنولوجيات الطاقة منخفضة الكربون، تعترّم الآن أن تصبح نموّذجاً إقليمياً ودولياً للتخفيف من آثار تغيّر المناخ. وتأتى هذه الجهود في لحظة حاسمة في التنمية السياسية والاقتصادية للبلاد.

وبالنظر إلى تناقص مخزون الموارد الطبيعية في البلاد (سيّما فيما يتعلق بموارد المياه)، بالإضافة إلى العديد من القيود التي تحددها الظروف المناخية المحليّة (التباين والجفاف والتصحر. إلخ)، فإن التنمية الاقتصادية التونسية في المستقبل تتوقّف على اعتماد أساليب جديدة والإنتاج والاستهلاك تتوافق مع أهداف التكيف مع تغيّر المناخ التي تضمن الاستدامة والازدهار على المدى الطويل.

وحيث تمّ الاعتراف بقضايا البيئة إلى حدّ كبير قبل ثورة 2011، على اثر مصادقة تونس على اتفاقات المناخ الدولية السابقة الذّكر، فضلاً عن مشاركتها في العديد من المبادرات الدولية، فقد تمّ إعطاء دور مركزي للتنمية المستدامة في رؤية النظام الجديد لتونس على المدى البعيد. ويجسّد ذلك بشكل خاص في توطئة دستور 2014 الذي يجعل من «الأمن المناخي» هدفاً أساسياً للنظام الجديد، فالفصل 12 يتعلق بالتنمية المستدامة، والفصل 45 يضمن «الحقّ في بيئة صحيّة ومتوازنة والحق في المشاركة في حماية المناخ» حيث «توفر الدولة الوسائل اللازمة للقضاء على تلوث البيئة»³.

ومع ذلك، فإن تأمين الطريق نحو التنمية المستدامة يتطلب فهماً لديناميكية الاقتصادية والسياسية الراهنة والفرص والتحديات التي تطرحها. والواقع أن تونس تقدّم صورة متناقضة لبلد يتمتّع بإمكانيات وموارد هائلة للنهوض بالتنمية المستدامة، سواء فيما يتعلق بالرياح والطاقة الشمسية أو

4. البنك الدولي (2017). أ. قاعدة البيانات الإقليمية: تونس. البنك الدولي للإنشاء والتعمير-المؤسسة الدولية للتنمية. متاح على:

<https://data.worldbank.org/country/tunisia>

5. البنك الدولي (2017). ب. التوقعات الاقتصادية التونسية لافريل - مجموعة البنك الدولي. متاح على:

<http://www.worldbank.org/en/country/tunisia/publication/economic-outlook-april-2017>

6. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2017). ملخص-التنبؤات الاقتصادية: تونس. التوقعات الاقتصادية رقم 10. متاح على:

<http://www.oecd.org/eco/outlook/>

3. الدستور التونسي (2014). المادة 45. ترجمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واستعرضتها المؤسسة الدولية للديمقراطية والمساعدة الانتخابية. متاح على:

https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia_2014.pdf

البشرية والإدماج الاجتماعي؛ والأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية؛ والتخفيف من التفاوت الجهوي؛ وتنمية الاقتصاد الأخضر. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الخطة الطموحة إلى زيادة معدل النمو السنوي للبلاد إلى 4٪ بحلول عام 2020 من خلال زيادة الاستثمار العام، حيث تلعب الشركات بين القطاعين العمومي والخاص دورا كبيرا. وفي حين يقدر المراقبون المستقلون أن هذه التدابير ستؤدي إلى انخفاض معدل البطالة الوطني إلى أقل من 12 في المائة مع خلق نحو 400 ألف موطن شغل، ويُتوقع أيضا أن تلعب البرامج الاجتماعية الجديدة دورا هاما في الحد من الفقر إلى حوالي 2 في المائة عام 2020.⁹

2.2 التحديات التي تواجه التنمية المستدامة



تشكل خطة التنمية الاجتماعية خطوة أساسية في انتقال تونس نحو مجتمع منخفض الكربون، إلا أن الخطة لم تحدد بعد الطريقة التي ستعالج بها المشاكل البيئية العديدة التي تقف في طريقها. ووفقا لتقرير البنك الأفريقي للتنمية¹⁰، فإن المشاكل البيئية الرئيسية التي تواجهها تتعلق بتدهور الموارد المائية والنفايات وتلوث الهواء و التصحر وتدهور التربة وتدهور البيئة الساحلية وفقدان التنوع البيولوجي، وكلها مرتبطة بدرجات متفاوتة بتغير المناخ. ومما يزيد من تفاقم العديد من هذه القضايا الاختلالات الجهوية القائمة، حيث أن المناطق الداخلية من البلد لا تتخلف فقط عن المناطق الساحلية من الناحية الاقتصادية، ولكنها تعاني أيضا بشكل غير متناسب من آثار التغير البيئي. ومن ثم فإن هذه القضايا تشكل هاجسا رئيسيا للهيكل المحلي ولا سيما

كما أن تحقيق الرخاء المشترك يتوقف على قدرة الحكومة الحالية، بقيادة السيد يوسف الشاهد، على معالجة العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الواسعة الانتشار. وفي حين لا تزال البطالة، ولا سيما بين الشباب والنساء (التي تبلغ 35.7 و 23.5 في المائة، على التوالي) تشكل شاغلا رئيسيا لدى الناخبين وصانعي السياسات على السواء، فإن الصعوبات الهيكلية الأخرى مثل انتشار الفقر (6.4 في المائة سنة 2010) وعدم المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالاقتصاد وفرص العمل وتدهور النظام الإيكولوجي وعدم نجاعة الإدارة العمومية وعدم الاستقرار السياسي والفساد، تشكل أيضا حواجز رئيسية أمام التنمية. علاوة على ذلك، فإن التفاوت الهيكلية بين الجهات، الذي أدى سنة 2010 إلى احتجاجات واسعة النطاق أدت في نهاية المطاف إلى إسقاط الرئيس السابق بن علي، تؤيد التنمية السريعة القائمة على الخدمات والتصنيع في المناطق الساحلية، في حين تتخلف المناطق النائية عن الركب. ووفقا للبنك الدولي⁷، تراوحت معدلات الفقر بين معدل منخفض يتراوح بين 8 و 9 في المائة في المناطق الحضرية إلى 32 في المائة في بعض أجزاء التراب الوطني. وتشكل الأجزاء الشمالية الغربية والوسط الغربي من تونس مجتمعة نحو 4.6 في المائة سنة 2010 من فقراء البلاد، بينما تمثل أقل من ربع السكان⁸، وتحقق أدنى معدلات التنمية الجهوية في ثلاثة مؤشرات هي التعليم والتشغيل والصحة.

وكوسيلة لتأمين مسار النمو المستدام، اعتمدت الحكومة التونسية خطة التنمية الاستراتيجية للفترة 2016-2020 المصادق عليها سنة 2016. وتقتصر هذه الخطة الخماسية سلسلة من الإصلاحات الرئيسية ومشاريع الأشغال العامة في خمسة مجالات استراتيجية: إصلاحات الإدارة العمومية؛ وتدابير مكافحة الفساد من أجل تحسين الإدارة؛ والتنمية

economic-forecast-summary-tunisia-oecd-economic-outlook-june-2017.pdf
 7. البنك الدولي (2016 ب.). إدارة المناظر الطبيعية المتكاملة في المناطق التونسية النائية (P151030). وثيقة معلومات المشروع (PID)-مرحلة التصميم. متاح على: <http://documents.albankaldawli.org/curated/ar/762871468113330972/pdf/PID-Print-P151030-10-03-2016-1475515550080.pdf>
 8. Institut National de la Statistique (2014). Répartition de la Population : brochure.
 متاح على: http://census.ins.tn/sites/default/files/pdf_actualites/depliant-rgph2014_v2_0_0.pdf

9. مجموعة أكسفورد للأعمال (2017). التقرير الإقليمي التونسي. متاح على: <https://www.oxfordbusinessgroup.com/tunisia-2017>
 10. البنك الأفريقي للتنمية (2017). تونس-الوثيقة الاستراتيجية الإقليمية. 2017-2021. متاح على: https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Project-and-Operations/Tunisia-1-Country_Strategy_Paper_2017-2021.pdf

البلديات المسؤولة عن ضمان تقديم الخدمات العامة بكفاءة واستمرارية فيما يتعلّق بإدارة المياه وجمع النفايات ونقلها والتنقل داخل المناطق الحضرية واستخدام المجال الترابي وكذلك تجهيزها بالكهرباء ومعايير الطاقة.

وقد يكون عدم التوازن الجهوي أكثر وضوحا فيما يتعلّق بموارد المياه، حيث يبلغ مجموع نزول الأمطار 800 مم في السنة في الشمال ويتراوح بين 50 مم و 150 مم في الجنوب. بل أن أكثر من نصف مجموع استهلاك المياه في تونس يأتي من المياه السطحية في حين أن الباقي نشأ في معظمه من المياه الجوفية غير المتجدّدة بين عامي 2002 و 2012¹¹. تتركز الأمطار طوال موسم الأمطار في غضون أيام قليلة. وعموما، فإن ثلثي البلد قد تشهد 50 يوما من الأمطار أو أقلّ على مدار السنة. أما جنوب البلاد فوضعيته هشة بشكل خاص حيث لا يتجاوز نزول الأمطار أكثر من 10 أيام. وعلى النقيض من ذلك، تشهد بعض المناطق الشمالية 100 يوم أو أكثر من الأمطار¹². وهذا ينطبق على معظم مناطق البلاد التي تواجه باستمرار نقصا في المياه، باستثناء الساحل الشمالي الغربي.

ويشكل التباين الجغرافي في توزيع المياه مشكلة لأسباب عدّة. أوّلا، يمكن أن نلاحظ أنه على النقيض من تونس الكبرى والجزء الشمالي من البلاد التي تزخر بالمياه السطحية (المتجددة) أساسا، تعتمد المنطقة الجنوبية كثيرا على احتياطات المياه الجوفية التي يُقدّر أنها غير متجددة إلى حدّ كبير - وفقا لتقرير الأمم المتحدة¹³، ومن المتوقع أن تتأثر بشدة بالتغيّر البيئي في السنوات المقبلة. وفي نفس الوقت، فإن توزيع الموارد المائية يتناقض مع الاختلافات

بالنظر إلى استعمالات المياه المختلفة، فإن القطاع الزراعي التونسي هو أكبر مستهلك للمياه (حوالي 80٪)، في حين أن استهلاك الأسر والاحتياجات الصناعية والسياحية يشكّل الباقي. ومع وجود حوالي 87٪ من السكان يتمتعون بإمكانية الوصول المباشر إلى المياه الصالحة للشرب، فإن المشاكل الرئيسية التي تواجهها تونس تتعلّق بتوزيع مياه الشرب والخسائر والنفايات في المياه. وأشار تقرير الشركة الوطنية للاستغلال وتوزيع المياه لسنة 1994 إلى أن الخسائر تقدّر بنحو 27 في المائة فيما يتعلّق بمياه الشرب، و 40 في المائة في الاستخدام الزراعي¹⁴. وبسبب البيروقراطية والعجز العام، لم يبذل سوى القليل منذ ذلك الحين لتحسين البنية التحتية غير المصانة، ومقاومة التصحّر، وتسلسل التربة. وقد أدت هذه الوضعية التي تميّز التصرف في المياه وتكلفة الاستثمارات في البنية التحتية إلى تأخّر الاستثمارات العامة على نطاق واسع إلى حدّ كبير، في حين أن أقل من ذلك تمّ تحقيقه على المستوى المحلي والبلدي. وعلى الرغم من أن تعاونيات التنمية الزراعية قد أنشئت بالتوازي مع شركة توزيع المياه من أجل تشغيل إمدادات مياه ريفية أكثر نجاعة استنادا إلى تبادل الخبرات بين المزارعين، فإن هذه الهياكل تعجز على تحقيق نتائج هامة في هذا المجال¹⁵.

14 Société nationale d'exploitation et de distribution des eaux
1994 [SONEDE], في: ج. بن بوبكر، ز. بنزرتي، ول. هانية (2003). Les ressources en eau de le Tunisie : contraintes du climat et pression anthropique. EAU ET ENVIRONNEMENT : Tunisie et milieu méditerranéens، ص. 52-37. متاح على: <http://books.openedition.org/enseditions/864?lang=fr>

15 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2014). إدارة المياه في تونس: التغلب على التحديات التي تواجه مشاركة القطاع الخاص، دراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول المياه، إصدار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ويشكل التباين الجغرافي في توزيع المياه مشكلة لأسباب عدّة. أوّلا، يمكن أن نلاحظ أنه على النقيض من تونس الكبرى والجزء الشمالي من البلاد التي تزخر بالمياه السطحية (المتجددة) أساسا، تعتمد المنطقة الجنوبية كثيرا على احتياطات المياه الجوفية التي يُقدّر أنها غير متجددة إلى حدّ كبير - وفقا لتقرير الأمم المتحدة¹³، ومن المتوقع أن تتأثر بشدة بالتغيّر البيئي في السنوات المقبلة. وفي نفس الوقت، فإن توزيع الموارد المائية يتناقض مع الاختلافات

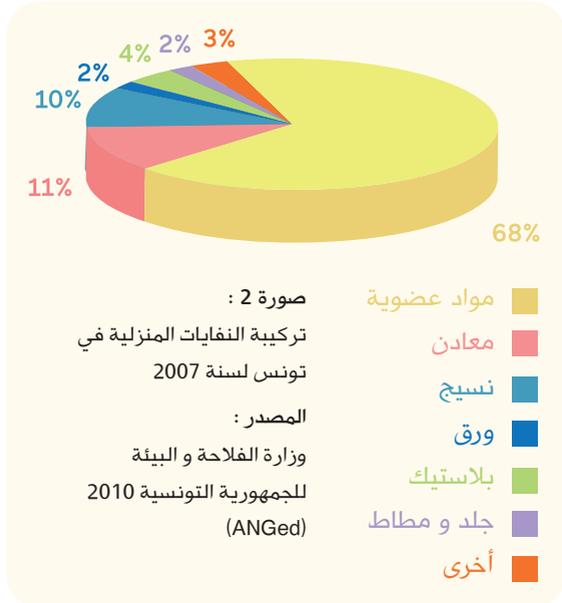
11. ع. بوشريكة، ج. جوبر، و. و. باردي (2015). إدارة المياه في تونس: اتجاه نحو الموارد غير التقليدية. مجلة بحوث الإدارة، [عبر الانترنت]، مجلد 7 (3)، ص 84-71، متاح على: https://www.researchgate.net/profile/Wajdi_Bardi/publication/281021610_The_Water_Management_in_Tunisia_A_Trend_towards_Unconventional_Resources/links/58db4ea2aca272d801131b87/The-Water-Management-in-Tunisia-A-Trend-towards-Unconventional-Resources.pdf

12. ج. بن بوبكر، ز. بنزرتي، ول. هانية (2003). Les ressources en eau de la Tunisie : contraintes du climat et pression anthropique و م. هوتيات (المحررين) 2003. Eau et environnement : Tunisie et milieu méditerranéens. ENS Editions <http://books.openedition.org/enseditions/864?lang=fr>

13. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2014). حالة المدن الأفريقية 2014، إعادة تخيل التحولات الحضرية المستدامة. حالة المدن-التقارير الجهوية. متاح على: <https://unhabitat.org/books/state-of-african-cities-2014-re-imagining-sustainable-urban-transitions>

مع المعطيات الطبيعية كما هو الحال مع أوجه النقائص التي تميز الإدارة. وقد تمّ الاعتراف بالنفايات كمجال حيوي للسياسة العامة في الجهود الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية، بالنظر إلى أن تونس تنتج أكثر من 2.5 مليون طن من النفايات الصلبة كل عام (بالمقارنة مع 1.8 مليون سنويا¹⁸ ومعظمها يتكون من النفايات العضوية. واستجابة لذلك، قامت الحكومة التونسية، من خلال العمل الذي قامت به الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات في السنوات السابقة، حيث بذلت جهودا هامة لتحسين جمع النفايات، وفي الوقت نفسه توعية السكان بشأن رسالتها. ويجري التخطيط حاليا لعمليات تصريف جديدة لاستكمال قدرة المصبات الموجودة بالفعل تحت سيطرة الوكالة وتقليل اعتماد المستهلكين على التخلص غير المشروع من كميات كبيرة من النفايات.

وعلاوة على ذلك، واستجابة لمشكلة طال انتظارها بشأن النفايات البلاستيكية - يستخدم التونسيون أكثر من 1 مليار كيس من البلاستيك كل عام - أنشأت وكالة التصرف في النفايات 372 نقطة تجميع لهذا اليوم في جميع أنحاء البلاد لتشجيع المواطنين على التخلص من النفايات البلاستيكية بشكل منفصل.¹⁹



18. س. هوبن(2012). المخطط التحليلي لنفايات المناطق الحضرية و تدفق المواد في البحر الأبيض المتوسط. Plan Bleu، تقرير تقني، [عبرالانترنت]. متاح على: http://planbleu.org/sites/default/files/publications/dechets_urbains_mediterranee.pdf
 19. وزارة الزراعة و البيئة بالجمهورية التونسية (2010). خط إدارة النفايات البلاستيكية: ايكو-لف. متاح على: http://anged.nat.tn/index.php?option=com_content&view=article&id=107&Itemid=200

وعلى الرغم من أن السلطة المركزية¹⁶ تنظّم بصورة متزايدة الأنشطة الصناعية الملوثة وتقاوم الاستخدام المفرط للموارد، فإنه لا بد من تكثيف تأطير الضغط على المياه واستغلال الأراضي. والواقع أن التغيرات المتوقعة في أنماط درجات الحرارة والأمطار وما يرتبط بها من آثار على توافر المياه الجوفية من شأنها أن تسرع على الأرجح من تدهور التربة، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى الحدّ من مردود وإنتاجية الزراعة على حدّ سواء، حيث تصبح الأراضي القابلة للزراعة أكثر ندرة.

وقد تمّ الحديث بكل وضوح في إطار استراتيجيات الحكومة التونسية طويلة المدى لإدخال نظم متكاملة لإدارة المياه و التصرف المستديم فيها وتحسين نجاعة استغلال المياه، وتعزيز إدارة الطلب. كما تمّ اقتراح تحلية المياه كحلّ قابل للتطبيق لتلبية احتياجات المياه في الجنوب التونسي، على الرغم من ارتفاع تكاليف الطاقة المرتبطة بالعملية. إضافة إلى ذلك، تعتمد خطة تونس طويلة المدى على زيادة كبيرة في إعادة استخدام مياه الصرف الصحي للري، وكذلك تحسين الكفاءة الزراعية، وتخفيض تدريجي في حصة المياه المخصصة للزراعة. غير أن هذه المقاربات الجديدة تتطلب أيضا تغييرا كبيرا في الإطار المؤسسي القائم حاليا. إنّ المسؤولية عن إمدادات المياه والمرافق الصحية في المناطق الحضرية والريفية على حدّ سواء تعتبر مركزة للغاية، وهي تحت مسؤولية كل من شركة توزيع المياه و ديوان التطهير، اللذان بدورهما تحت إشراف وزارة الفلاحة ووزارة البيئة. وفي تقرير صدر سنة 2014¹⁷، تشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى العديد من الفرص للشراكات بين القطاعين العام والخاص ومشاركة القطاع الخاص في قطاع إدارة المياه، وفي الوقت نفسه تمّ تحديّد العديد من الحواجز الهيكلية مثل انعدام الشفافية وعدم كفاية الموارد وعدم الاستقرار المالي للعديد من المتدخلين في هذا المجال.

كما أن الفوارق الجهوية لها صلة بمسائل التصرف في النفايات. فعلى النقيض من المياه، يبدو أن المسألة لها علاقة

16. Bertelsmann Stiftung (2017). BTI 2016 | التقرير الوطني التونسي، [عبرالانترنت]. متاح على: <https://www.bti-project.org/en/reports/country-reports/detail/itc/tun>

17. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2014). إدارة المياه في تونس: التغلب على التحديات التي تواجه مشاركة القطاع الخاص، دراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول المياه، اصدار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وعلى الرغم من هذه الجهود المتكررة، فإن العمل الذي أنجزته الوكالة والحكومة كان موضع تساؤل خاص من جهتين، وكما النجاعة والمساءلة. ففيما يتعلق بالأولى، قال المراقبون البيئيون في عدة مناسبات إن الوكالة لا تنفذ بالكامل جميع التدابير اللازمة لضمان إتّمام كل خطوة من جمع النفايات إلى التخلص منها بطريقة مستدامة. وثمة نقطة معيّنة تتعلق بإمكانية تحويل النفايات إلى طاقة في تونس وهو مشروع كان مخيباً للآمال. ومن بين عوامل أخرى، أدت مشاركة القطاع الخاص في جمع ورسكلة و معالجة النفايات الصلبة إلى تأخير تطوير عمليات أكثر نجاعة. ولأن المقاولين من القطاع الخاص يستلمون مستحقّاتهم بحسب كمية النفايات التي يقومون بجمعها ونقلها ومعالجتها، فإن هذا يعتبر حافزاً محدوداً لهذه الجهات الفاعلة للحدّ من النفايات الصلبة وإعادة استعمالها. وعلاوة على ذلك، يزعم أن التزام الحكومة بالرسكلة لا يصل إلى أدنى درجات سلم التصرف في النفايات. أما فيما يتعلق بالمساءلة، فإن تقرير أفق عام 2020 يشير إلى أن خدمات جمع النفايات تغطي 85 في المائة من المناطق الحضرية، في حين يقال إن التغطية في المناطق الريفية «متقطعة جداً»²⁰. وفي العديد من هذه المناطق، اضطرت البلديات والجمعيات المحليّة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من خدمات جمع النفايات غير الرسمية إلى تولى العديد من المسؤوليات التي تقع عادة على عاتق الوكالة.

و يشكّل تعدّد المتدخلين والنقائص الهيكلية من ناحية وعدم التوازن الجهوي من ناحية أخرى من أهمّ التحدّيات الرئيسية التي يواجهها قطاع النقل في البلديات. وقد ساهمت التنمية الاقتصادية، مصحوبة بتكثيف البنية التحتية للنقل والأنشطة التجارية، فضلاً عن النموّ السكاني السريع منذ السبعينيات، في زيادة انبعاثات الغازات، التي يساهم النقل بحوالي 30 في المائة من انبعاثاتها اليوم. وفي حين كانت الاستثمارات في البنية التحتية والمعدات الإضافات (الأنفاق، والجسور وما إلى ذلك) كبيرة، فإن توزيعها الجغرافي عبر الأراضي التونسية لا يزال غير متساوٍ إلى حدّ كبير.²¹

20. أفق 2020 (2014). التقرير المتوسطي، ملحق 6: تونس. التقرير التقني للمنطقة الاقتصادية الأوروبية، رقم 6.

21. الاتحاد الأوروبي، اورونات الاستشارية، و وزارة البيئة (2012). المنظور البيئي لتونس. ص. 23. متاح على: http://eeas.europa.eu/archives/delegations/tunisia/documents/projets/profil_environmental_tunisie_oct2012_fr.pdf

ويعتبر التنقّل في تونس العاصمة أعلى من المتوسط بالمقارنة مع المدن الكبرى الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا²². ومع ذلك، لا تزال وسائل النقل العمومية على الطرق الحضرية وشبه الحضرية مكتنّظة في ساعات الذروة، (90٪ إلى 100٪)، بينما في غير أوقات الذروة تتناقص حركة المرور على بعض الطرق إلى حدّ كبير، إلى حدّ أن متوسط معدّل تعبئة الحافلات منخفض جداً (بمعدل 12 راكبا للنقل العمومي لتونس) «²³. وأدى عدم التطابق، الذي يشكل قيوداً إضافية أمام المستعملين، مثل عدم توفير الخدمات الكافية لهم عند شدة الحاجة إليها، إلى إيجاد حوافز للإبقاء على الاعتماد على وسائل النقل الفردية أو وسائل النقل الخاصة. ووفقاً لتقرير يورونيت²⁴، فإن 60 إلى 70٪ من سكان تونس يعتمدون على وسائل النقل الخاصة. وفي البلديات الصغيرة والمناطق الريفية، ينخفض المعدل إلى أقل من 20 في المائة. وعلاوة على ذلك، انخفضت حصة النقل بالسكك الحديدية للسلع انخفاضاً كبيراً في العقود السابقة، من 30 في المائة في عام 1985 إلى 3 في المائة في عام 2009، لصالح المزيد من البدائل الكثيفة الكربون مثل النقل البري²⁵. وعلى هذا النحو، فإن جزء كبير من أنحاء البلاد لا يتخلّف فقط عن النقل العمومي، بل يتطلّب أيضاً بشكل عاجل تغييرات هامّة في البنية التحتية للحدّ من الازدحام، وتشجيع أساليب بديلة للتنقل في المدن، وفي الوقت نفسه خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عن طريق تحفيز مزيد من الطرق الناجعة لنقل البضائع.

وقد اقترحت عدة مدن مثل سوسة وصفاقس خططا في اطار استراتيجياتها للتنمية الحضرية لتشجيع النقل اليومي عبر وسائل النقل العمومي، بما في ذلك ميزانيات الحصول على حافلات جديدة ذات أحجام مختلفة (وتشغيلها باستعمال

22. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2014). حالة المدن الأفريقية 2014، إعادة تخيل التحولات الحضرية المستدامة. حالة المدن-التقارير الجهوية. متاح على: <https://unhabitat.org/books/state-of-african-cities-2014-re-imagining-sustainable-urban-transitions>

23. س. اوبن و س. انتيبوليس (2010). التنقل الحضري والتنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط. التوقعات التشخيصية الإقليمية. برنامج الأمم المتحدة للبيئة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. وخطة مركز النشاط الإقليمي الأزرق، [عبر الإنترنت]. متاح على: http://planbleu.org/sites/default/files/publications/synthese_moburb_damas_en.pdf

24. الاتحاد الأوروبي، اورونات الاستشارية، و وزارة البيئة (2012). المنظور البيئي لتونس. ص. 23. متاح على: http://eeas.europa.eu/archives/delegations/tunisia/documents/projets/profil_environmental_tunisie_oct2012_fr.pdf

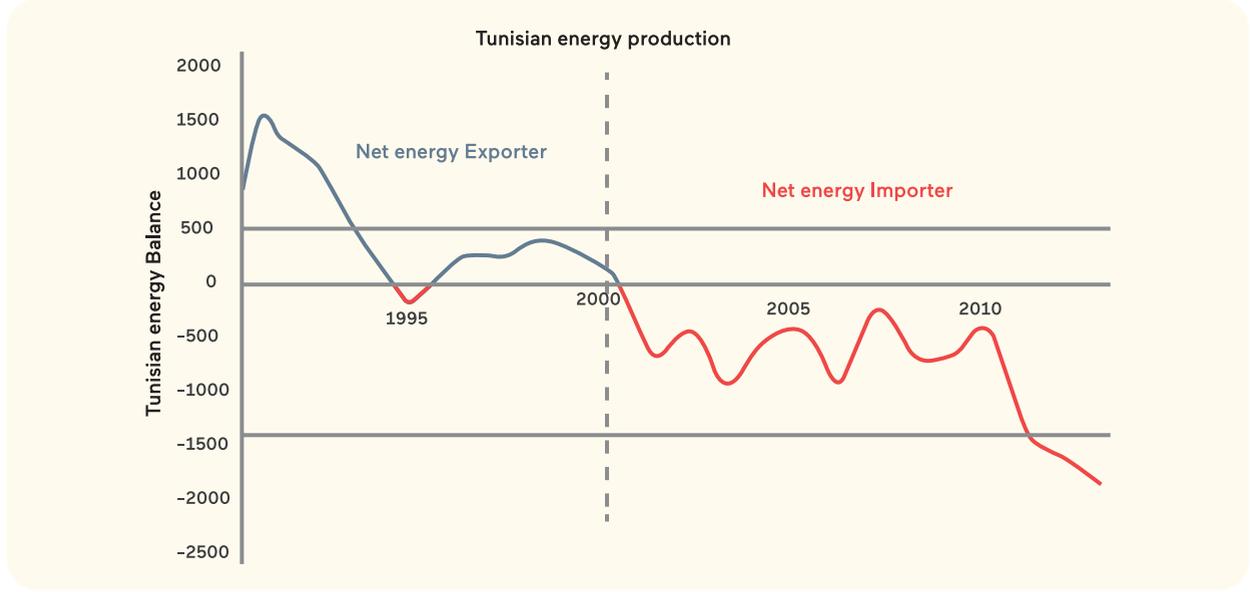
25. نفس المرجع.

للكهرباء والغاز» وصل نموّ معدل الكهرباء إلى تغطية كاملة تقريبا في المناطق الريفية (28٪).

الرسم البياني 4 : إنتاج الطاقة التونسية

المصدر : نقطة تحمل، استراتيجيات وسياسات الطاقة في شمال أفريقيا : تونس، السعي لتحقيق استقلال الطاقة،

مصادر بديلة للوقود)، وتعديل معلوم التنقل وإعادة هيكلة الطرق من أجل السماح بتركيب ممرات للحافلات ومحطات توقف فضلا عن تحسين الخدمات الشاملة خاصة فيما يتعلق بتوفير معلومات دقيقة وموثوق بها للركاب. غير أن التقارير المتعلقة بالتأخيرات الإدارية، وعدم كفاية الموارد البلدية، وعدم الرغبة في دعم استراتيجيات البلديات المستقلة، تبين الحدود المرتبطة بنموذج مركزي للإدارة في هذا السياق).²⁶



في عام 1986 إلى 98.5٪ في عام 2006). وعلاوة على ذلك، فإن المناطق الريفية الداخلية تظهر أيضا آفاقا واعدة، فيما يتعلق بتركيب تكنولوجيات الطاقة المتجددة الموزعة، حيث تم مؤخرا^{28 29 30} الإعلان عن موجة جديدة من الطاقات المتجددة كجزء من استراتيجية الطاقة المتجددة على المدى الطويل للحكومة مثل الخطة التونسية للطاقة الشمسية، (والتي تهدف إلى زيادة حصة الكهرباء المتجددة في مزيج توليد الكهرباء من 4٪ سنة 2015 إلى 30٪ سنة 2030).

28. س. ماهاباترا (2017). تونس ستقدم 210 ميغاوات من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح هذا العام. كلين تيكنيكا [عبر الانترنت]. متاح على: <https://cleantechnica.com/2017/06/02/tunisia-will-tender-210-megawatts-solar-wind-capacity-year>

29. ا. نسلان (2017). امال كبيرة حول الحقول الشمسية التونسية لتوفير الطاقة الصحراوية لاروبا. الغارديان، [عبر الانترنت]. متاح على: <https://www.theguardian.com/environment/2017/sep/06/huge-tunisian-solar-park-hopes-to-provide-saharan-power-to-europe>

30. وزارة الصناعة والطاقة والمناجم بالجمهورية التونسية (التاريخ غير محدد). الخطة التونسية للطاقة (PST)، [عبر الانترنت]. متاح على: <http://www.anme.nat.tn/index.php?id=101>

فيما يتعلق بالطاقة، شهدت تونس ارتفاعا كبيرا في واردات الطاقة في العقدين الماضيين (الرسم البياني 4)، في حين تراجعت الصادرات. ويوضح ذلك ضرورة بذل جهود متجددة للحدّ من اعتماد البلد على الوقود الأحفوري، حيث أن القطاع ينتج أكثر من نصف إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة في البلد²⁷. ومع ذلك، فإن التقدم نحو نظام أكثر نجاعة وأقل إهدارا وأقل كثافة للكربون قد عرقله الاعتماد المفرط للبلد على الغاز الطبيعي، نصفه مستورد من الجزائر.

في قطاع الطاقة، حيث تهيمن على توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها مؤسسة عمومية واحدة « الشركة التونسية

26. م. العث و. ر. حاج طيب (2014). La mobilité urbaine à Sfax : réalité et perspectives في: منتدى سيفيتاس. [عبر الانترنت] الدار البيضاء. متاح على: http://perspectives-civitas.eu/sites/default/files/documents/day_2_session_4_mohamed_eleuch.pdf

27. الاتحاد الأوروبي، اورونات الاستشارية، و وزارة البيئة (2012). المنظور البيئي لتونس. ص. 25. متاح على: http://eeas.europa.eu/archives/delegations/tunisia/documents/projets/profil_environnemental_tunisie_oct2012_fr.pdf

الصغار الاستفادة بشكل فعال من مثل هذه البرامج. إضافة إلى ذلك، لا تزال هذه البرامج تواجه تحديات مالية وتقنية وتكنولوجية تمنعها من تحقيق نتائجها بكل نجاعة. فعلى سبيل المثال، في حين أن بعض إجراءات التحكم في الطاقة قد تحققت في الصناعات الكبيرة المستهلكة للطاقة مثل الأسمنت، فإن معظم الأطراف الفاعلة لم تنخرط بعد في خطوات أكثر طموحا مثل تركيب آليات أكثر نجاعة لتخزين الطاقة وتخزين الطاقة الحرارية. وهناك عدة عوامل تعزى إلى هذه الجهود غير الكافية، ومن بينها الافتقار إلى الخبرة المحلية والتكاليف المرتفعة (التي لا تغطيها بالضرورة خطط الحوافز القائمة)، ونقص توعية مختلف المتدخلين بال فوائد المرتبطة بهذه التدابير.

3.2 مسارات) النمو الأخضر في تونس



وعلى الرغم من أن عددا من الأسئلة لا تزال بدون إجابة فيما يتعلق بتحديد الخطوات اللازمة لتحقيق مجتمع منخفض الكربون وخاصة لإعادة التنظيم الترابي، فقد طرحت العديد من المبادرات، سواء على الصعيد الوطني أو المحلي، وتشير إلى علامات إيجابية للتطورات المستقبلية.

وعلى الرغم من القيود المذكورة أعلاه، فإن مجمعات التنمية الزراعية لا تزال تمثل أشكالاً واعدة من التعاون حول المشاريع الزراعية بين المزارعين والشركات المحلية ورجال الأعمال. وعلى الرغم من تنظيمها على أساس هيكل ديمقراطي، فإنها تواجه في الواقع تحديات هامة مثل التعامل مع تراجع التربة القابلة للزراعة، وإدماج تقنيات الري المنخفضة التكلفة، وإعادة تحديد منافسات إستغلال الأراضي. وفي عام 2011، أشارت التقديرات إلى أن 2742 من مجمعات التنمية الزراعية تعمل بنشاط في تونس، وغالبيتها تركّز على إدارة الموارد المائية³². وحيث أن أثرها الإجمالي على استخدام

وقد تمّ بالفعل اتخاذ تدابير أخرى، مثل الفوترة (2003)، والإعفاء الضريبي لاستيراد تكنولوجيات منخفضة الانبعاثات، ودعم الدولة (يصل إلى 30٪) لتركيب الألواح الشمسية الكهروضوئية.

أما بالنسبة للمباني الجديدة في القطاع العام، فقد أدرت النصوص القانونية بصفة تدريجية و بطريقة ملزمة مبدأ التحكم في استغلال الطاقة، في حين تمّ مراجعة مواصفات البناء. فعلى سبيل المثال، كان العزل الحراري إلزاميا منذ أفريل 2005، وهو مكمل بصورة خاصة ببرامج ترويجية مثل برومو-إيسول، وهو برنامج حوافز مالية يهدف إلى تشجيع الاستثمارات في بناء العزل الذي يهدف إلى المساعدة على عزل 20 000 منزل و 1 500 مبنى من قطاعات القطاع الثالث، و بروسول، وهي آلية مماثلة موجهة إلى سخانات المياه بالطاقة الشمسية.³¹

غير أن هذه الأهداف الطموحة تثير بعض الأسئلة الهامة، لا سيّما فيما يتعلق بقدرة الشبكة وإصلاح سوق الكهرباء. وإلى حدّ الآن، لا يزال قطاع الطاقة تحت إدارة شركة عمومية تحتكر القطاع، والتي سوف تحتاج في نهاية المطاف إلى إجراء إصلاحات كبيرة من أجل استيعاب القادمين الجدد في السوق وتشجيع المزيد من الاستثمار الخاص من أجل مضاعفة القدرة على توليد الكهرباء. وبسبب احتكار السوق الحالي، لم يتمكّن أصحاب المنازل الخاصة من إنتاج الكهرباء وبيع الفائض الإنتاج إلى المرفق منذ أوت 2008. إضافة إلى ذلك، فإن مسائل أخرى مثل عدم وجود ضمانات مالية للمستثمرين بموجب اتفاقات شراء الطاقة، والتعريفات الجمركية، والدور المحدود للسلطات فيما يتعلق بتخصيص الأراضي من أجل تطوير مشاريع الطاقة المتجددة، أدى إلى مزيد من التباطؤ في تدعيم مصادر الطاقة النظيفة.

وفيما يتعلق بالتحكم في الطاقة، يبدو أن معظم المبادرات المبينة أعلاه تركّز على اجتذاب مشاريع استثمارية واسعة النطاق، مما يثير المخاوف بشأن توزيع المكاسب الناشئة عن تحديث نظم الطاقة، وما إذا كان يمكن للمتدخلين

31. ناما-فاسيليتي (التاريخ غير محدّد). تونس-توسيع نطاق الطاقة المتجددة وفعالية الطاقة في قطاع البناء، [عبر الإنترنت]. متاح على: <http://www.nama-facility.org/projects/scaling-up-renewable-energy-and-energy-efficiency-in-the-building-sector>

المياه والأراضي في البلد لا يزال في طور النمو، فإن هذه التعاونيات توفر الخدمات الأساسية في المناطق الريفية الرئيسية التي لا تغطيها الجهات الفاعلة الوطنية. وقد تمّ تقدير عمل مجمّعات التنمية الزراعية لضمان الوصول إلى مياه الحنفية عبر 50٪ من الأراضي الريفية³³. وبالإضافة إلى قيمتها الاقتصادية، قامت مجمّعات التنمية الزراعية بتعزيز الديمقراطية على المستوى المحلي، وتعمل كمراكز بحث من أجل النهوض بالزراعة المستدامة والبناء. والواقع أن هذه المنظمات وفّرت خيارات مشاركة اقتصادية وسياسية بديلة متاحة للجهات الفاعلة الصغرى في الزراعة..

وبرزت أيضا عدة تحديّات نتيجة لاعتماد البلد المتزايد على جمعيات التنمية الزراعية. أولا، تطرح هذا التبعية مسألة عدم التدخل من جانب الجهات الفاعلة الحكومية مثل شركة توزيع المياه في القطاع الذي هو رسميا يعتبر من مسؤولية الدولة. وعلاوة على ذلك، فبالرغم من أن الجهات الفاعلة الوطنية لها دور محدود فيما يتعلّق بتقديم خدمات المياه في هذه المناطق الريفية، فإنها تمارس سيطرتها على مجمّعات التنمية الزراعية، ولا سيّما من خلال « المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية». وهي هياكل تنشئها وزارة الفلاحة المسؤولة عن الإشراف الإداري والمالي لمجمّعات التنمية الزراعية.

وقد تباينت الآراء فيما يخص تقييم تحكم السلطات المركزيّة في مجمّعات التنمية الزراعية المفترض أنها مستقلة. فمن ناحية، أشار العديد من المراقبين إلى الصلابة القانونية التي تمنح صلاحيات واسعة النطاق للمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية والهيئات الإشرافية الأخرى، ولا سيما نتيجة لقانون 18 أكتوبر 2005، مما يحّد من النطاق المحتمل لعمل مجمّعات التنمية الزراعية³⁴. ومن ناحية أخرى، فإن التنفيذ الفعلي لعدة أحكام من القانون المذكور آنفا كان متقطعا. والسؤال الثالث والأخير الذي يثيره اعتماد البلد على هذه المجمّعات هو التحكم في الميزانية والفساد. فمجمّعات التنمية الزراعية مدينة بشكل كبير للجهات الحكومية (شركة توزيع المياه

et l'élevage en Tunisie, جوان. متاح على: <http://www.athimar.org/Article-90#sdfnote15sym>

33. البنك الإفريقي للتنمية (2009). Appui au programme de renforcement des groupements de développement agricole (GDA) d'eau potable, تقرير تقيمي، ماي، صفحة 3.

34. قانون 18 أكتوبر 2005.

والمندوبيات وما إلى ذلك). وعموما، فقد تمّ تقدير الدين المذكور أعلاه بنحو 39 مليون دينار في عام 2014 (أكثر من 13 مليون يورو)³⁵. ويرجع ذلك جزئيا إلى فشل العديد من المستهلكين الكبار في دفع فواتير المياه الخاصة بهم، خاصة بعد 2011. وبصورة عامّة، أدّى تراكم الديون غير المسددة، بالإضافة إلى قضايا الفساد الإداري القائمة داخل مجمّعات التنمية الزراعية، إلى إعاقة قدرتها على الاستجابة العاجلة وفي الوقت نفسه منع أي إعادة تنظيم داخلية. فيما يتعلق بالتصرف في النفايات، استجابت عدة مدن للتوزيع غير المتكافئ للخدمات العامة من خلال بدء الحملات والعمل التطوعي للحفاظ على نظافة المدن والشواطئ (خاصة في المناطق ذات الصلة بالسياحة). إضافة إلى ذلك، قامت وكالة التصرف في النفايات بتنفيذ برنامج لجمع الغاز الحيوي ومعالجته في مواقع مصبّات النفايات. وبدعم من البنك الدولي، يتمّ جمع ومعالجة الغاز الحيوي في مصب جبل شكير (منذ عام 2008) ومصبّ النفايات في ولايات بنزرت، قابس، جزيرة جربة (منذ 2010)، صفاقس، مدين (منذ 2011)، ومن المزمع القيام بذلك في نابل وسوسة والمنستير والقيروان. وشملت المبادرات الأخرى فرز نفايات قطاعات اقتصادية محدّدة. فعلى سبيل المثال، نجحت بلديات المهديّة وجربة في إطار مشروع في إدارة النفايات المثلى في البحر الأبيض المتوسط في إشراك فنادق كبيرة في حملة فرز.

تمّ انجاز العديد من المبادرات والمشاريع في السنوات الأخيرة ليس فقط من أجل النهوض بجدول أعمال التنمية المستدامة في تونس فحسب، بل أيضا لمساعدة البلديات التونسية على تحسين نوعية وكفاءة الخدمات العامة الرئيسية، لكنها لا تزال تفتقر إلى الإطار التنظيمي المطلوب لتحقيق أهدافها. و سواء فيما يخص سوسة أو صفاقس، وكلاهما كانت لهما دورا رائدا في اعتماد استراتيجيات التنمية الحضرية الطموحة، أو البرامج الترويجية التي شاركت فيها (مثل برومو-إيسول)، فإن مداخل البلديات الضئيلة ونطاق العمل استلزم الدعم التقني والمالي للمؤسسات الدولية. ومن شأن إحداث تغيير في تعريف وتقسيم الأدوار بين المركز والبلديات أن يساهم

35. و. عبيدي (2016). Analyse de l'organisation coopérative dans l'agriculture. et l'élevage en Tunisie, جوان. متاح على: <http://www.athimar.org/Article-90#sdfnote15sym>

كثيرا في تمكين هذه الأخيرة من اتخاذ قرار مستقلّ بشأن التدابير التي تناسب الظروف المحليّة والتحدّيات الرئيسية التي تواجهها.³⁶

وفي الختام، فإن معالجة العوامل المؤسّساتية و الهيكلية الكامنة وراء المشاكل الاجتماعيّة والاقتصادية في تونس، فضلا عن التحدّيات التي تواجه التنمية المستدامة في البلاد، تتطلّب إطارا متكاملًا لا يمكن السّلطة المركزيّة فحسب، بل أيضا السلطات المحليّة والمجتمع المدني عموما أن يضغط على الجميع. وعلاوة على ذلك، ونظرا لأن أجزاء مختلفة من البلد تتأثر بصورة غير متكافئة بالتلوّث وتغيّر المناخ وتختلف فيما يتعلق بالموارد المتاحة لها لمعالجة هذه المشاكل، فإن هناك حاجة إلى خيارات متباينة للاستجابة من أجل تحقيق الأهداف المشتركة للتنمية المستدامة.

36. ه. يوسف (2017). Redessiner les relations Etat/collectivités locales en Tunisie : enjeux socio-culturels et institutionnels du projet de décentralisation. Papiers de recherche, AFD, رقم 47-2017، جوان.

للهاياكل . ولا تزال البلاد مركزية للغاية، ولا تزال المناطق والبلديات تتمتع باستقلال مالي وإداري محدود، وبالتالي تعوق جهودها الرامية إلى تشكيل التنمية، في حين تتنافس أولوياتها في بعض الأماكن مع خطط الوزارات والوكالات⁴³ . وفي نظام الحكم المحلي القائم اليوم في ظل تواصل العمل بقانون سنة 1975 المنظم للبلديات و في انتظار صدور مجلة الجماعات المحلية، تتعايش 24 ولاية، تمثل إدارة الدولة وتعمل تحت إشراف وزارة الداخلية، مع مسؤولين محليين منتخبين. ويرأس كل ولاية والي الذي تعينه الحكومة المركزية مباشرة. وفي انتظار إلغاء قانون فيفري سنة 1989 المتعلق بالمجالس الجهوية، يتكون المجلس الجهوي من نواب ورؤساء البلديات ورؤساء المجالس القروية وغيرهم من الأعضاء المعيّنين ويرأسه والي . وتعتبر المجالس الجهوية مسؤولة عن إدارة الشؤون الجهوية وعن خطط التنمية الجهوية وخطط المدن في المناطق غير الحضرية، وتنفذ عموماً جدول الأعمال الذي وضعته السلطات المركزية⁴⁴ .

ومنذ صدور دستور سنة 2014 تمّ تجاوز تقسيم التراب الوطني إلى مناطق بلدية و مناطق غير بلدية و تمّ تعميم التنظيم البلدي على كامل تراب الجمهورية و تطبيقاً لذلك صدرت عديد الأوامر الحكومية إما لتوسيع حدود بعض البلديات أو للإنشاء بلديات جديدة و توجد حوالي 350 بلدية في المناطق الحضرية والمراكز الريفية . يدير شؤون البلدية مجلس بلدي منتخب وينتخب رئيسه من بين أعضائه⁴⁵ . وللسلطات المحلية ثلاثة أنواع من الاختصاصات، وهي الاختصاصات الذاتية، وتلك التي تتقاسمها مع السلطة المركزية (الصلاحيات المشتركة)، وتفوضها لها السلطة المركزية وفقاً لمبدأ التفريع⁴⁶ . وبينما يعرف القانون التونسي مراجعة للإطار التشريعي الذي يحدّد هذه الاختصاصات المختلفة

و قد أنشئت المجالس المحلية للتنمية بموجب القانون في عام 1994 كوسيلة لإنشاء جسر بين الدولة والسلطات المحلية⁵⁰ . وتتألف هذه الهيئات الاستشارية من رؤساء

47. * Loi organique N° 47 Journal Officiel de la République Tunisienne (1995). Art. 8, juillet 24 195-68.

48. متاح على: <http://www.cnudst.rnrt.tn/jortsrc/1995/1995f/jo05995.pdf>

49. IACE (2015). Guide de Bonnes Pratiques de Gouvernance Locale. تقرير الالكتروني متاح على: http://www.iace.tn/wp-content/uploads/2017/02/Guide_gouvernance-locale_version-finale.pdf

49. ناجي بكوش (2016). اللامركزية في تونس: التحديات و الافاق Hanns Steidel . Stiftung . متاح على: <https://www.hss.de/publikationen/decentralization-in-tunesia-pub838>

Loi du 26 juillet 1994 portant création de conseils locaux du.50 développement, Journal officiel de la République tunisienne, 50 n°60, 2 août 1994, pp. 1254-1255

والمجالس الجهوية، يتكون المجلس الجهوي من نواب ورؤساء البلديات ورؤساء المجالس القروية وغيرهم من الأعضاء المعيّنين ويرأسه والي . وتعتبر المجالس الجهوية مسؤولة عن إدارة الشؤون الجهوية وعن خطط التنمية الجهوية وخطط المدن في المناطق غير الحضرية، وتنفذ عموماً جدول الأعمال الذي وضعته السلطات المركزية⁴⁴ .

ومنذ صدور دستور سنة 2014 تمّ تجاوز تقسيم التراب الوطني إلى مناطق بلدية و مناطق غير بلدية و تمّ تعميم التنظيم البلدي على كامل تراب الجمهورية و تطبيقاً لذلك صدرت عديد الأوامر الحكومية إما لتوسيع حدود بعض البلديات أو للإنشاء بلديات جديدة و توجد حوالي 350 بلدية في المناطق الحضرية والمراكز الريفية . يدير شؤون البلدية مجلس بلدي منتخب وينتخب رئيسه من بين أعضائه⁴⁵ . وللسلطات المحلية ثلاثة أنواع من الاختصاصات، وهي الاختصاصات الذاتية، وتلك التي تتقاسمها مع السلطة المركزية (الصلاحيات المشتركة)، وتفوضها لها السلطة المركزية وفقاً لمبدأ التفريع⁴⁶ . وبينما يعرف القانون التونسي مراجعة للإطار التشريعي الذي يحدّد هذه الاختصاصات المختلفة

و قد أنشئت المجالس المحلية للتنمية بموجب القانون في عام 1994 كوسيلة لإنشاء جسر بين الدولة والسلطات المحلية⁵⁰ . وتتألف هذه الهيئات الاستشارية من رؤساء

43. ج. رابحي (2017). Tunisie : la démocratie à l'épreuve de la décentralisation. ميدل ايست أي، <http://www.middleeasteye.net/fr/reportages/la-d-centralisation-un-vrai-d-fi-pour-la-tunisie-de-demain-521080078>

44. م. يوسف (2017). « Redessiner les relations Etat/collectivités locales en Tunisie : enjeux socio-culturels et institutionnels du projet de décentralisation », Papiers de Recherche AFD رقم 47-2017، جوان. ص 18.

45. Journal Officiel de la République Tunisienne (JORT) - N° 43 du 27 mai.45 2016

46. الدستور التونسي (2014). المادة 134. ترجمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واستعرضتها المؤسسة الدولية للديمقراطية والمساعدة الانتخابية. متاح على: https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia_2014.pdf

البلديات والمجالس الريفية، ورؤساء القطاعات، وممثلي المؤسسات العامة، وممثلي مقدمي الخدمات المساعدة. وهم مسؤولون عن تقديم توصيات إلى المجالس المحليّة بشأن مسائل التنمية الاقتصادية - ومع ذلك، بما أنهم ليست لهم أية سلطة رسمية على عملية صنع القرار، لم يكن نجاح هذه الهيئات المحدودا في سد الفجوة بين المجالات المحليّة والمركزية لصنع السياسات.⁵¹

2.3 ما هي قدرات الإدارة البيئية المحليّة في مجال التخطيط الحضري؟

على الرغم من الإسهامات الملحوظة في الإدارة البيئية، مثل تنفيذ الأجندا 21 سنة 1995⁵²، تجد تونس نفسها مقيدة بالإرث المؤسساتي للنظام السابق، مما يعيق جهودا كبيرة نحو تحقيق اقتصاد منخفض الكربون. وتلاحظ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بصفة خاصة عدم وجود اعتمادات مخصّصة للقضايا البيئية والمناخية في المجتمع التونسي، وهو ما يعزى إلى انخفاض مستويات التأثير من جانب المتدخلين الرئيسيين، وإضفاء طابع رسمي على مركزية القرار، والوعي العام الضعيف نسبيا.⁵³

في ظل النظام السابق، أدى غياب هيكل وطني يركز حصرا على التصدي لتغير المناخ إلى عرقلة ظهور إستراتيجية فعالة، حيث أن التعاون المحدود بين الهيئات التنظيمية ذات الصلة لم يسمح بتنفيذ الأدوات والسياسات المؤسسية على نحو كاف⁵⁴. وعلى الرغم من السياق الدولي المشجع الذي

51. م.س. تونان و س.يلماز (2008). المركزية، اللامركزية والصراع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. البنك الدولي، سلسلة وثيقة العمل. رقم 51. متاح على: <http://web.worldbank.org/archive/website01418/WEB/IMAGES/FINALWOR.PDF>

Ministère De L'environnement Et Développement Durable RÈPUBLIQUE 52 leaders TUNISIENNE (2010). Synthèse des Initiatives 52 : متاح على: http://www.environnement.gov.tn/fileadmin/medias/pdfs/dev_durable/synthese_bilingue.pdf

Ministère De L'environnement Et Développement Durable 53 RÈPUBLIQUE TUNISIENNE & GIZ (2012). Stratégie Nationale sur le Changement Climatique. Rapport de la stratégie 3. : متاح على: http://www.environnement.gov.tn/fileadmin/medias/pdfs/dgeqv/chang_climatique_3.pdf

54. ز. فرنين (2017). Justice environnementale et mouvements sociaux en Tunisie, Association Internationale de Techniciens, Experts et Chercheurs

اتسمت به قمة الأرض في ريو وبروتوكول كيوتو اللذين عزّزا ظهور سياسات واستجابات مؤسسية جديدة لتغيّر المناخ في البلدان النامية، أدت صلاية نظام بن علي إلى إغفال عدة نقاط هامة، بما في ذلك رصد وتقييم استراتيجيات إزالة الكربون واستدامتها في قطاعات أخرى غير الطاقة⁵⁵. وحتى في معظم الدراسات البحثية، تلاحظ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أنه لا يوجد سوى قدر ضئيل من الترابط بين مختلف جوانب التنمية المستدامة وتغير المناخ. وهذا التدهور البيئي والتلوث وكذلك البرامج غير المنسقة بين الجهات الفاعلة، هو مثال آخر يبرز الحاجة إلى الانخراط في إعادة هيكلة بعيدة المدى ليس فقط للإدارة العامة، بل لجميع المتدخلين بصورة مباشرة وغير مباشرة في كل مراحل دورة السياسات في سياق التنمية المستدامة.⁵⁶

إن نقاط الضعف في الوضع المؤسساتي الحالي تبدو أكثر وضوحا عند النظر إلى ضعف الهياكل الوطنية والمحليّة. والواقع أن أوجه القصور الهيكلية أصبحت أكثر وضوحا بالنظر إلى عدم كفاية قدرة الهياكل المحليّة والبلديات على وجه الخصوص. وقد أدى دستور سنة 1959 إلى إضفاء الطابع المؤسساتي على العمليات التي لا تزال، حتى يومنا هذا، تقيّد مجال السياسة العامة للسلطات المحليّة. وفي ظلّ هذا النظام الذي يتكون من آليات التحكم من أعلى إلى أسفل (والمعروفة باسم «نظام الإشراف»)، غالبا ما يستلزم العمل المحلي موافقة المخطط المركزي الذي يدرس مدى ملائمة القانونية والسياسية قبل تنفيذ السياسة. في الحالات التي ترفض فيها السلطة المركزية السياسة، غالبا ما يطلب من البلدية إعادة النظر في الإجراء وإعادة ضبطه وفقا للمعايير الحكومية. وفي حالات أخرى، قد تتخذ قرارات الدولة أولوية مباشرة على صانعي السياسات المحليين.⁵⁷

Ministère De L'environnement Et Développement Durable 55 leaders RÈPUBLIQUE TUNISIENNE (2010). Synthèse des Initiatives 55 : متاح على: http://www.environnement.gov.tn/fileadmin/medias/pdfs/dev_durable/synthese_bilingue.pdf

56. منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (2014). حوكمة المياه في تونس: التغلب على التحدّيات التي تواجه مشاركة القطاع الخاص. دراسات منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية حول المياه، باريس. متاح على: <http://dx.doi.org/10.1787/9789264174337-en>

57. منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (2016). Un meilleur contrôle pour une meilleure gouvernance locale en Tunisie.

Le contrôle des finances publiques au niveau local. Examens de l'OCDE sur

المدخيل حسب النوع	الناتج المحليجمالي	نسبة الحكومة الوطنية (نفس الفئة من المدخيل)	نسبة السّطة المحليّة
المدخول العام 2012	٪ 2.1	٪ 6.5	٪ 100
عائدات الضرائب	٪ 0.4	٪ 2.0	٪ 20.0
المنح والإعانات	٪ 1.6	-	٪ 75.8
إيرادات أخرى	٪ 0.1	-	٪ 4.2

الرسم البياني 5 : التّمويل الحكومي دون الوطني في تونس

المصدر : UCLG, OECD & AFC : تونس 2016

وفقا لصيغة (10 في المائة موزعة على جميع البلديات؛ و 45 في المائة مخصصة وفقا لسكان البلديات؛ و 41 في المائة مخصصة وفقا لمدخيل الضرائب العقارية في السنوات الماضية؛ و 4 في المائة تهدف إلى تحقيق المساواة في موارد البلديات). ومن ناحية أخرى، تشمل الضرائب البلدية الضرائب على الأنشطة الصناعية والتجارية) 53 في المائة من الموارد الجبائية (وضرائب العقارات) والضريبة على الأراضي غير المبنية، والتي تمثّل 15 في المائة من الموارد الجبائية (و الأداء على النزل والضريبة الواجبة داخل الأسواق. وتشمل التحويلات الأخرى إلى البلديات تحويلات رأس المال لتمويل الاستثمارات على أساس كل حالة على حدة من طرف الوزارات القطاعية. وعادة ما ترتبط هذه المنح باقتراض البلديات من صندوق التنمية للبلديات.⁶⁰

وكتيجة مباشرة لإطار تقاسم الموارد المذكورة، تفتقر السلطات المحليّة إلى المرونة والقدرة على التكيف للاستجابة للاحتياجات العامة في الوقت المناسب وبطريقة ملائمة. وقد ربطت تكلفة تحديث الخدمات العامة أو وضع مشاريع البنية التحتية ببعض القضايا مثل النظافة العامة التي أصبحت مشكلة في مدينتي سوسة وقابس حيث تفتقر السلطات المحليّة إلى القدرة على تقديم الخدمات الأساسية⁶¹. سواء

المصدر الرئيسي للتمويل يأتي من التحويلات الحكومية المركزية التي تمثّل 76٪ من مدخيل السّطة المحليّة في حين تمثّل الضرائب والمدخيل غير الضريبية الأخرى 24٪ من مدخيل السّطة المحليّة. ولا تملك المجالس المحليّة عائدات ضريبية وتُموّل أساسا من التحويلات. وأجريت عملية إصلاح في مجال التمويل المحلي في إطار اللامركزية .

وفي تقرير مقارنات دولية أجري مؤخرا، تجد منظمة المدن المتحدّة والحكومات المحليّة أن البلديات لا تعاني فقط من أوجه القصور المؤسسية، ولكنها معرضة بشكل خاص للسيطرة المركزية على مدخيلها الخاصة (انظر الرسم البياني 5). وفي الوقت الراهن، تخصص نسبة 4 في المائة فقط من ميزانية الحكومة للبلديات، وهي أقل من جميع البلدان الأخرى في المنطقة: فعلى سبيل المثال، تخصص المغرب 11 في المائة من ميزانيتها للبلديات، بينما تخصص تركيا 20 في المائة من الميزانية للسلطات المحليّة.⁵⁸

وتشكل التحويلات من السّطة المركزية إلى السلطات المحليّة الغالبية الساحقة من موارد الهياكل المحليّة، ويتمّ تنظيمها في الغالب من خلال الصندوق المشترك للبلديات الذي أنشئ سنة 1975⁵⁹. ويتمّ تخصيص البلديات سنويا

la gouvernance publique

58. ك. شاطر (2017). Tunisie: la décentralisation en question? L'economiste, Maghreb.

[عبر الانترنت]. متاح على: <http://www.leconomistemaghreb.in>.

/com/2017/11/01/decentralisation- question

.Loi n 36-du 14 Mai 1975, Journal officiel de la République tunisienne.59

60. المدن المتحدّة و الحكومات المحليّة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و الوكالة الفرنسية للتنمية (2016). الحكومات دون الوطنية حول العالم: الهيكل والتمويل. مساهمة أولى للمركز العالمي للمالية المحليّة، [عبر الانترنت]. متاح على: https://www.uclg.org/sites/default/files/global_observatory_of_local_finance-part_iii.pdf

61. ل. بلاز (2014). Poubelles, les points noirs de la Tunisie، [عبر الانترنت]. متاح على: <https://inkyfada.com/2014/08/enquete-dechets-tunisie->

كان ذلك لتحسين البصمة الكربونية المحليّة من خلال تركيب الإضاءة العامة» ليد «(الدايود الباعث للضوء المشع)، أو تشغيل المباني العامة مع مصادر الطاقة المتجددة، وتطبيقات تستغرق وقتاً طويلاً للحصول على قروض الدولة أو أموال إضافية من خلال صندوق التنمية للبلديات أمر لا مفر منه. وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ العديد من المشاريع والاستراتيجيات على المستوى المحلي يقع خارج نطاق الاختصاصات الذاتية للسلطات المحليّة، وبالتالي يتوقف على موافقة الولايات والسلطة المركزيّة.⁶²

3.3 إطار اللامركزيّة ضروري لكن ينقصه الوضوح

كان للامركزيّة وتقاسم الاختصاصات نصيباً من النقاش العام الذي طرحته الحكومة التونسية في وقت مبكر من عهد الرئيس السابق بن علي. وفي منتصف الثمانينيات، عرضت السلّطة المركزيّة عدة تغييرات إجرائية لمعالجة عدم التوازن الجهوي التي أخفقت في إخفاء الطبيعة المركزيّة للنظام⁶³ والواقع أن الإصلاحات الاقتصادية الناجحة التي نفذت طوال التسعينات والتي أصرت على تعزيز التحضر قد وسعت بالفعل الفجوة بين مختلف المناطق.

في الوقت الحاضر، فإن الإدارة الحالية تعيد النظر في العلاقة بين السلّطة المركزيّة والسلّطة المحليّة. منذ ثورة 2011، إختارت تونس إدراج البلديات في عملية التخطيط الاقتصادي المحلي والوطني. وعلى سبيل المثال، يعتبر الدستور الجديد لسنة 2014 إنجازاً هاماً في هذا الصدد حيث أنه يخصّص باباً خاصاً للسلطات المحليّة. ويعترف باللامركزيّة باعتبارها البناء الأساسي الأفضل لتنظيم وتوزيع السلّطة في تونس، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى إدارة أكثر نجاعة. وتنصّ

المادة الأولى المخصصة للسلّطة المحليّة على أن «السلّطة المحليّة تقوم على اللامركزيّة» (الباب السابع، المادة 131). كما تنص على أن المجالس المحليّة - التي يتمّ اختيارها من خلال الإقتراع العام والحر والشفاف - ستكون لها شخصية قانونية خاصة بها، فضلاً عن الاختصاصات الإدارية والاستقلال المالي. ولا تزال الدرجة التي ستحدّد بها استقلالية البلديات بشأن تخطيط البنية التحتية وتقديم الخدمات العامة الرئيسية قيد المناقشة في البرلمان، وستلعب بلا شك دوراً رئيسياً في الانتخابات المحليّة المقرر إجراؤها (في وقت كتابة هذا التقرير)⁶⁵ في ماي 2018.

وقد بذلت الدولة جهداً كبيراً لإعادة النظر في الإطار القانوني الذي يحكم الهياكل المحليّة في المستقبل. بينما إقتصر دستور سنة 1959 على التنصيب على أن المجالس البلدية والمجالس الجهوية مكلفة بالتصرف في الشؤون المحليّة أما دستور سنة 2014 فيتضمن 12 مادة تنص على قواعد ومبادئ تتعلق بالسلّطة المحليّة. وفيما يلي المبادئ والقواعد الجديدة الواردة في النص الدستوري :

- مبدأ التدبير الحر للسلّطة المحليّة (الفصل 132)
- مبدأ إنتخاب الهياكل المحليّة (الفصل 133)
- مبدأ الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة (الفصلان 137 و 139)
- مبدأ الاستقلال المالي (الفصل 132)
- مبدأ التفريع وتنفيذه التدريجي عن طريق تحويل الإختصاصات والموارد (الفصلان 135 و 136)
- مبدأ منح الوسائل والموارد الخاصة للسلطات المحليّة بما يتماشى مع الصلاحيات المسندة إليها (الفصل 135)
- مبدأ التوازن بين الموارد والنفقات (الفصل 136)
- مبدأ التسوية و التعديل للحدّ من أوجه عدم المساواة و التوازن بين البلديات بموجب مبدأ التضامن (الفصل 136)

65. وفرشيشي (2014). L'environnement dans la nouvelle Constitution. التقرير الإلكتروني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، متاح على: <http://www.tn.undp.org/content/dam/rbas/doc/Compendium/Part/203/37/20L/20environnement/20dans%20la%20nouvelle%20Constitution.pdf>

/partie1-poubelles-points-noirs-infographies
62. البنك الدولي (2014). التنمية الحضرية والحكم المحلي: وثيقة معلومات مرحلة التقييم المبدئي (PID)، رقم 88689. متاح على: <http://documents.worldbank.org/curated/en/318621468350138322/pdf/886890PID0P1300385228B00PUBLIC00ACS.pdf>
63. م. يوسف (2017). « Redessiner les relations Etat/collectivités locales en Tunisie : enjeux socio-culturels et institutionnels du projet de décentralisation », Papiers de Recherche AFD، رقم 47-2017، جوان.
64. ب. هيبو، ابونو، ح. مؤدب و م. توزي (2015). L'État d'injustice au Maghreb. Maroc et Tunisie, Karthala-CERI, Paris

• الاعتراف بالسلطة الترتيبية للجماعات المحلية عند ممارستها لإختصاصاتها (الفصل 134)

• الاعتراف بحق الجماعات المحلية في اللجوء إلى القضاء الإداري في حالة تنازع إختصاص بينها وبين الدولة (الفصل 142)

• إلغاء الرقابة المسبقة على شرعية قراراتها (الفصل 138)

غير أن الآمال الكبرى في تطبيق اللامركزية تكمن في «مجلة الجماعات المحلية» التي هي محل مناقشة في البرلمان. ومع ذلك، لا زال الأحكام الجديدة التي سيأتي بها هذا المشروع القانوني الضخم غير مؤكدة، وبالتالي فالمنتظر هو ان يساعد هذا النص القائم على المشاركة وفتح إمكانيات جديدة للسلطات المحلية، و هذا الإنتظار مشروع لكنه يفتقر الى دليل مادي واضح الى حد الآن.

وستعمل مجلة الجماعات المحلية على توحيد الإطار القانوني المنظم للسلطة المحلية في إطار قانوني واحد يجمع بين العديد من النصوص المتفرقة. وهذا من شأنه أن يمكن المشرع من التنسيق بين مختلف هذه القوانين مع إدخال التعديلات اللازمة التي حتمها الدستور. وقد عرف مشروع المجلة عدة تنقيحات منذ صدور المسودة الأولى في أكتوبر 2015. ويتعرض آخر مشروع مقدم إلى مجلس النواب في 11 ماي 2017 إلى صلاحيات السلطة المحلية ونظامها المالي و تنظيم أملاكها وعلاقاتها فيما بينها وعلاقاتها مع منظمات المجتمع المدني، ومع السلطة المركزية و مع السلطات المحلية الأجنبية والهيئات الدولية. وعلى سبيل المثال، يمكن للبلديات، في مجال التنمية المستدامة، أن تقرّر بصورة مستقلة دعوة المنظمات الدولية أو المنظمات غير الحكومية إلى مساعدتها في تخطيط وتنفيذ السياسات والمشاريع المتصلة بتقديم الخدمات العامة، بشرط أن تحترم هذه الشراكات السيادة الوطنية (الفصل 37). بالإضافة إلى ذلك، تشير عدة فصول صراحة إلى المجالس البلدية إلى جانب المجالس الجهوية كل حسب إختصاصاته و تبقى البلدية المؤسسة الأساسية المتدخلة في بعض المجالات دون أن تكون هناك حاجة إلى الموافقة لتنفيذ مشاريع البنية التحتية والسياسات الحضرية (الفصل 82 والفصل 109).

كما أن المجالس البلدية لديها لجنة قارة للنظافة والبيئة، وهي مسؤولة عن وضع أطر للتعاون مع المتدخلين وتنظيم مشاورات عامة بشأن تقديم الخدمات العامة الرئيسية بالرغم من دورها الإستشاري (الفصل 69). ومن ناحية أخرى، فإن التأثير المباشر للوالي وللسلطة المركزية في وضع السياسات على المستوى المحلي يبرز بصفة واضحة، خاصة أمام طغيان الوظائف «الإستشارية» للبلديات (الفصل 88 والفصل 131). ومع ذلك، فإن هذه السلطة المركزية أو من يمثلها تحتفظ بحق الإعتراض فيما يتعلق بميزانية البلديات (الفصل 137 والفصل 143)، وعلى هذا النحو، تتخذ مجموعة من الإجراءات التي تمكن إلى تسليط رقابة على النظام المالي للبلديات.

كما ينص القانون على قواعد جديدة فيما يتعلق بالتعاقد في مجال التصرف في بعض المرافق العامة مع الخواص، مما يمهد الطريق أمام الشراكات بين القطاعين العام والخاص⁶⁶. وفي حالة المصادقة على مشروع ماي 2017، ستراجع سلطة إشراف السلطة المركزية على إختصاص البلديات في مجال التفاوض بشأن عقودها مع القطاع الخاص. وفي حين أن التعاقد الخاص لا يزال خاضعا لموافقة مجلس البلدية (الفصل 78)، يجوز للسلطة المحلية أن تفوض تشييد البنية التحتية أو حتى اقتناء السلع والمعدات اللازمة لتقديم الخدمات العامة إلى خواص دون الحاجة إلى الموافقة المسبقة لممثل عن الدولة. وعلاوة على ذلك، ستمنح العقود العامة استنادا إلى إطار يتسم بالشفافية والتنافس امتثالا للقوانين الوطنية، مما يفتح إمكانيات لطلبات العروض (الفصل 81).

ومن شأن هذا الحكم المحلي أن يدخل تغييرات مهمة على القطاعات التي تمّ النظر فيها في هذا الدليل، حيث أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص ستتمكن من تنفيذ المشاريع عندما لا تتعارض مع الإختصاص الحصري للوكالات الوطنية (الفصل 79). فعلى سبيل المثال، يمكن التعاقد مع القطاع الخاص على جمع النفايات ونقلها إلى نقاط النقل (التي كانت حتى الآن مسؤولية السلطات المحلية) بأكثر مرونة دون الإشارة إلى ممثل الدولة. بالإضافة إلى ذلك،

66. Avant-Projet de Loi Organique Relative au Code des Collectivités Locales, Section II - De la Gestion Contractuelle - 66

فإن إدارة العقارات، ما لم يتم النص على خلاف ذلك، تقع في أيدي البلدية، جنباً إلى جنب مع تنفيذ مواصفات البناء. وعلى الرغم من أن توزيع المسؤوليات عن الهياكل الأساسية للكهرباء والنقل والمياه لا يزال يعتمد على الوكالات الوطنية المختصة، يبدو أن النص يشير إلى أن تقديم الخدمات في هذه القطاعات سيندرج ضمن فئة الإختصاصات المشتركة بين الدولة و البلدية (الفصل 346)، مما يترك مجالاً للعمل بالنسبة للجهات الفاعلة المحليّة . بيد أن السلطات المحليّة ستحتفظ بالإختصاص الذاتي لما يسمى «بخدمات القرب»، بما في ذلك المنشآت الكهروضوئية على السطح في المباني العامة (الفصل 224).

والأهم من ذلك، من المتوقع أن يساعد القانون الجديد الجماعات المحليّة على أن تكون أكثر استقلالية ومرونة من الناحية المالية. وكما هو منصوص عليه في الفصل 121 من مشروع القانون، تتمتع البلديات بحرية إدارة مواردها، مع مراعاة ميزانيتها ومبدأ التدبير الحر. وعلى الرغم من أنه لا يزال من الممكن أن يطعن الوالي في إعداد وتحديد ميزانية البلديات، فإن السلطات المحليّة تتحكم في كيفية تحديد التعريفات لمختلف الأداءات والمساهمات والرسوم والتي لا تعتبر ضرائب بمعنى الفصل 65 من الدستور (الفصل 132).

ويشمل ذلك فرض الضرائب على السكن والخدمات المحليّة والامتيازات، فضلاً عن المساهمات الخاصة للأشغال العامة. إضافة إلى ذلك، وكما ورد في المجلة، فإن أي اختصاصات إضافية تقرها البلدية سوف يقابلها نقل للموارد (الفصل 140). كما ستكتمل الميزانيات المحليّة بقروض الدولة والإعانات وتحويل الموارد أو الإعفاءات الضريبية استناداً إلى الاحتياجات التمويلية (الفصل 124). وأخيراً، تمنح السلطات المحليّة أيضاً مسؤولية أكبر في سياق تحفيز النشاط الاقتصادي المحلي. وينص الفصل 102 على أنه يجوز للسلطات المحليّة، عندما تبررها دوافع اقتصادية أو اجتماعية، أن تمنح دعماً مباشراً أو غير مباشر للمؤسسات الاقتصادية، في ضوء الامتثال للقواعد العامة المتعلقة بالشفافية والمنافسة والمساواة بين الجنسين.

ومن خلال تنويع مصادر تمويلها، فإن المجلة، بعد التصويت عليها في البرلمان، تضمن تمكين البلديات من تصميم وتنفيذ مشاريع تنمويّة لتوفير فرص العمل ودفع عجلة النمو. وكجزء من هذا التنوع، تنقل المجلة بعض رسوم محصول الضرائب من السّلطة المركزيّة إلى السلطات المحليّة، على الرغم من أن هناك حاجة إلى مزيد من التشريعات لإدارة التفاصيل وضمان توافقها مع المسؤوليات الملحقة بكل مستوى من مستويات اتخاذ القرار. وبالإضافة إلى الضرائب والرسوم المحليّة، فإن الإيرادات الناتجة عن استغلال الأملاك البلدية ستخضع أيضاً للسيطرة الحصرية للبلديات.

وعموماً، تمثل المكاسب المتصورة فيما يتعلق بالاستقلال الإداري والمالي للسلطات المحليّة تقدماً كبيراً نحو تحقيق الحوكمة الرشيدة. ومن المتوقع أيضاً أن يهيئ فرصاً كبيرة للتنظيم البيئي وزيادة الاستدامة في تقديم الخدمات العامة. ومع ذلك، فإن الطبيعة الدقيقة لاتفاقات تقاسم الاختصاصات بين الوزارات والوكالات الوطنية والجهات والبلديات وحتى المناطق في بعض مجالات السياسات تحتاج إلى مزيد من التفصيل من خلال إصلاحات للتشريعات القائمة.

وحيث أن مجلة الجماعات المحليّة تشكّل بالفعل خطوة أساسية نحو تحقيق الحوكمة البيئيّة المحليّة⁶⁷، فإن إصلاحات قطاعية أخرى يجري تنفيذها (أو تمّ إقرارها بالفعل) لاستكمال المسار. وتشمل بعض النصوص القانونية الجديدة القائمة بالفعل ودعم اللامركزيّة في القطاعات ذات الصلة قانون الشراكات بين القطاعين العام والخاص الذي صادق عليه البرلمان سنة 2015⁶⁸. ويتعلّق النص مباشرة بالتنمية المستدامة كما أن اعتماده يمثّل خطوة حاسمة في أهداف البلد الطموحة فيما يتعلق بتحقيق انتقاله في مجال الطاقة. والواقع أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص والامتيازات كانت حتى وقت قريب محاطة أساساً بقوانين تنظّم كل قطاع على حدة، مما تسبب في تعقيدات للمستثمرين المحتملين. وستوفّر التغييرات التي أدخلها القانون مزيداً من الوضوح والجاذبية للاقتصاد التونسي،

67. ا. مراكشي (2017). « les Environnement et Communes : Lecture dans les projets » du Codes des Collectivités Locales

68. Loi 2015-49 relative aux contrats de partenariats publics privés, Journal officiel de la République tunisienne

2014. و على هذا الأساس تمّ التفكير خلال السنوات الأخيرة، في تنقيح هذا النص أو إصدار مجلة جديدة للتعمير تطبيقا للمقتضيات الجديدة للمركزية و لمبدأ نقل الاختصاصات من السلطة المركزية المنصوص عليه في الدستور وفي مجلة الجماعات المحليّة . وسيتيح هذا «القانون الجديد» ، بالاقتران مع النصوص السالفة الذكر، قدرا أكبر من المرونة للسلطات المحليّة ، مع القيام في نفس الوقت بتدارك التأخير المسجل في تنفيذ المشاريع⁷². ومن المتوقع أيضا إصدار القوانين والتدابير التي تشير تحديدا إلى إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة.

غير أن تنفيذ الالتزامات باللامركزية التي أدخلت في الدستور الجديد للبلاد قد عرقله ضعف القدرة المؤسساتية على التكيف والبطء في العمليات التشريعية. وبعد مرور أكثر من سبع سنوات على الثورة، لا يزال نطاق عمل السلطات المحليّة محدودا بسبب القيود المفروضة على تخصيص الميزانية، فضلا عن هياكل الحكم الصارمة المفرطة التي هي إرث من النظام السابق. إضافة إلى ذلك، فقد تأخرت الإصلاحات الهامة التي تطرقت إلى اللامركزية وتحرير القطاع العام. والتشريعات مثل مجلة الجماعات المحليّة ضرورية من أجل المضي قدما نحو تحقيق المزيد من اللامركزية والازدهار الاقتصادي. وفي سياق التنمية المستدامة، من المتوقع أن تؤدي الإصلاحات الأخرى التي طال انتظارها والمتعلقة بإدارة المياه والتخطيط الإقليمي إلى زيادة تعزيز نطاق عمل السلطات المحليّة المحددة في مجلة الجماعات المحليّة . وتشكّل هذه العناصر مجتمعة للبنات الأساسية لاستراتيجية الدولة الأوسع نطاقا للتنمية المستدامة المحليّة التي هي على الرغم من الأسئلة الرئيسية المتعلقة بسرعتها ونطاقها الذي ما زال مفتوحا وقت كتابة هذا التقرير أمر ضروري لتحقيق أهداف الطاقة والمناخ على المدى الطويل في البلاد. ويمكن النظر إلى الشكوك المحيطة بعملية اللامركزية التونسية على أنها تؤخّر الجهود الرامية إلى تحقيق مستقبل

فضلا عن زيادة الاستقرار الاستثماري⁶⁹. والأهمّ من ذلك هو أنه سيؤدي إلى تبسيط الإجراءات بالنسبة للجهات الفاعلة على مختلف مستويات الحكم، والتي من شأنها أن تفتقر إلى القدرة المؤسساتية لتحقيق أقصى قدر من إمكانيات القطاع الخاص⁷⁰. وبطبيعة الحال، فإن الشراكات بين القطاعين العامّ والخاصّ لا تشكّل حلا سحريا لجميع التحدّيات التي تواجه تقديم الخدمات العامة، وستظل تتطلب مشاركة قوية من جانب الهيئات العامة (على جميع مستويات الحكم)، ليس أقلها ضمان أن تكون مشاركة القطاع الخاص فعالة وخاضعة للمساءلة، و لها فوائد حقيقية للسكان. ومع ذلك، فإن مشاركة القطاع الخاص يمكن أن تعزّز قدرات التكيف مع تغير المناخ في تونس، على النحو الذي يقترحه التطوير الجاري لمشاريع مثل محطة تحلية المياه في جربة .

تعدّ وزارة الفلاحة حاليا مجلة جديدة للمياه. ويتسم هذا المشروع ، باعترافه بالدور الهامّ الذي ستلعبه اللامركزية في مجال إدارة المياه و التصرف المستديم في هذه الثروة. وعلى هذا النحو، يقترح مشروع هذا القانون إنشاء مجالس محليّة للمياه، يتمثّل دورها في إرساء أسس نهج لامركزي وتشاركي في إدارة المياه يستوعب أيضا المستغلّين الحاليين، وهو ما يشكّل عنصرا أساسيا في المنظومة القائمة ولكن يعاني من عدة نقاط ضعف. وباختصار، فإن «مشروع مجلة المياه» لا يهدف فقط إلى منح صلاحيات أكبر لصانعي القرار المحليين، بل ستعالج أيضا الإفراط في استغلال موارد المياه وتلوّثها مع دمج الاحتياجات المجتمعية والمساهمات التي يقدمها المجتمع المدني⁷¹.

وفي المقابل فقد طوّرت «مجلة التهيئة الترابية و التعمير» الصادرة سنة 1994 الدور الذي تلعبه الهياكل المحليّة في مجال إعداد مخططات التهيئة على المستوى المحلي. ومع ذلك، فإنها توفّر وسائل محدودة للسلطات المحليّة لكي تعمل بشكل مستقلّ، وبالتالي فهو يتناقض اليوم مع مبادئ اللامركزية الأساسية المنصوص عليها في دستور عام

72. Association Tunisienne Des Urbanistes (2017). [Compte rendu] séminaire-débat : nouveaux codes des collectivités locales 73 et de l'urbanisme, réforme des textes et mutation des territoires : regards croisés des géographes et des urbanistes [عبر الانترنت]. متاح على: <http://urbaniste-tunisien.org/compte-rendu-seminaire-debat-nouveaux-codes-des-collectivites-locales-et-de-lurbanisme-reforme-des-textes-et-mutation-des-territoires-regards-croises-des-geographes-et-des-urbanistes/#more-552>

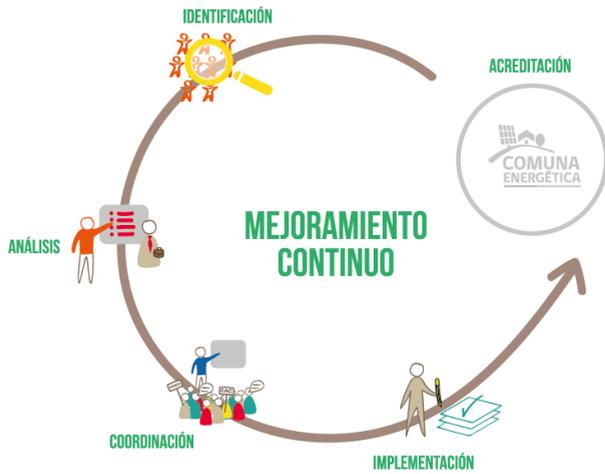
69. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2016). Opérationnaliser les partenariats. (public-privé en Tunisie : Aperçu général (Volume 1) تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، صفحة 38. 70. نفس المرجع، صفحة 41. 71. غلوبالنت (2016). Tunisie : Le nouveau code des eaux au centre d'un conseil ministériel conçoit le nouveau code des eaux au centre d'un conseil ministériel/id-menu-958.html [عبر الانترنت]. متاح على: <http://www.gnet.tn/actualites-conseil-ministriel-tunisie-le-nouveau-code-des-eaux-au-centre-d-un-conseil-ministriel/id-menu-958.html>

أكثر استدامة، إلا أن تقييم العديد من أفضل الممارسات الدولية وإمكانية تطبيقها على السياق التونسي يمكن أن يساعد في التغلب على هذه القيود الظاهرة من خلال الإطلاع على الحلول المقارنة المتاحة للسلطات المحليّة . وهو ما سيتعرّض إليه الفصل التالي من خلال الاستفادة من الخبرات المقارنة من الشيلي وجنوب أفريقيا والأردن.

4. دروس من أفضل الممارسات الدولية للحوكمة البيئية المحلية

ومن أجل دعم الطاقة المتجددة، طبقت الحكومة القانون رقم 20.257 في عام 2008 الذي حدّد حصة دنيا للطاقة النظيفة في الشبكة الوطنية بنسبة 5٪ اعتباراً من عام 2010 و 10٪ بحلول عام 2024⁷⁵. وبعد التشديد على الحاجة إلى مزيد من التنوع، رفع مشروع قانون في عام 2013 هدف مصادر الطاقة المتجددة إلى 20٪ بحلول عام 2025.

وفي جانفي 2016، وضعت استراتيجية الطاقة الجديدة في الشيلي «الطاقة 2050» هدفا لتوليد 70٪ من الكهرباء في البلاد من مصادر الطاقة المتجددة⁷⁶ بحلول سنة 2050.



الرسم البياني 6 : مرحلة كومونا إنرجيتيكا

المصدر : وزارة الطاقة بالشيلي 2017

ولتحقيق هذه الأهداف، نفذت الحكومة الشيلية مجموعة من السياسات بما في ذلك الفوترة ومزادات الطاقة والسياسات الضريبية مثل ضريبة الكربون وخصص الالتزام بالمرافق العامة⁷⁷. وعلاوة على ذلك، أطلقت وزارة الطاقة في سبتمبر

ان السياقات السياسية والإجتماعية والجغرافية تختلف باختلاف مناطق العالم، لكن مبادرات السلطات المحلية من بلدان أخرى قد تستفيد منها البلديات التونسية والسلطات المحلية في تطوير العمل البيئي المحلي وتنفيذه. وعندما يتم تقديمها في سياقها، فإنها تقدّم دروساً قيّمة وتوصيات للتغلب على التحديات القائمة. ولذلك يستفيد هذا الفصل من خبرات الشيلي ومدينة جوهانسبرغ في جنوب أفريقيا وبلدية إربد الكبرى في الأردن من أجل صياغة توصيات ملموسة في مجال السياسات. وقد تمّ تحليل قطاعات مختلفة لإظهار اتساع نطاق الإمكانات: الطاقة المتجددة في الشيلي، وإدارة المياه في جنوب أفريقيا، وإدارة النفايات في الأردن. ووضعت الحكومة الوطنية لكل بلد السبيل لتحقيق اللامركزية في نطاق آخر، وتجهيز البلديات التي لها إختصاصات مختلفة. على التوالي، يتمّ تحليل مسؤوليات صانعي القرار المحليين لاستخلاص الدروس والمقترحات الرئيسية للسلطات المحلية لمتابعة العمل البيئي في تونس.

1.4 تنمية الطاقة المتجددة المحلية في الشيلي

اعتمدت الشيلي بصورة متزايدة على النفط والغاز المستورد لتغذية نموّها الاقتصادي المستمر على مدى العقد الماضي. وفي عام 1980، استوردت البلاد 42٪ من استهلاكها للطاقة، وهذا الرقم يصل الآن إلى نسبة 75٪⁷³. وقد أدّى هذا الاعتماد على الواردات إلى ارتفاع أسعار الكهرباء في السوق مما أدى إلى عرقلة تنافسية كبيرة بالنسبة للاقتصاد بالشيلي. وفي الوقت نفسه، كشفت هذه الأسعار المرتفعة عن سوق جذابة للطاقة المتجددة، مدعومة من قبل شركات القطاع الخاص - أي شركات التعدين الكبيرة - والحكومة الشيلية⁷⁴.

73. إدارة التجارة الدولية (2016). الطاقة المتجددة تقرير الأسواق العليا، [عبر الانترنت]. متاح على: https://www.trade.gov/topmarkets/pdf/Renewable_Energy_Chile.pdf

74. س. فون هاتزفالد (2013). الطاقة المتجددة في الشيلي: الحواجز ودور السياسة العامة، [عبر الانترنت]. متاح على: <https://jia.sipa.columbia.edu/renewable->

energy-chile
75. الوكالة الدولية للطاقة (2016). تالشيلي: القانون غير التقليدي للطاقة المتجددة (قانون 20.257)، [عبر الانترنت]. متاح على: <https://www.iea.org/policiesandmeasures/pams/chile/name-24577-en.php>
76. Ministerio de Energía (2016). Energía 2050: Descripción del proceso [عبر الانترنت]. متاح على: <http://www.energia2050.cl/es/energia-2050/descripcion-del-proceso>
77. إدارة التجارة الدولية (2016). الطاقة المتجددة تقرير الأسواق العليا، [عبر



رسم البياني 7

عناصر ايل

المصدر : وزارة الطاقة بالشيلي 2017

1. تعريف المتصرف على مستوى البلدية
2. تعريف الحدود
3. ورشة عمل حول مختلف المتدخلين
4. تحيد الجهات الفاعلة الرئيسية
5. تحيد الطلب على الطاقة لكل قطاع
6. تحيد إمكانات الطاقة لكل قطاع
7. استقراء الطلب الى 2030
8. مكانة كفاءة الطاقة
9. العرض المحتمل من مصادر الطاقة المتجددة
10. ورشة عمل الرؤية
11. إعداد الهدف
12. عملية المشاركة
13. قائمة المشاريع
14. تعريف نمذج التصرف والاتصال
15. التصديق النهائي وإدماج التعليقات والنشر

2015 برنامجا محددا لتعزيز تنمية الطاقة على نطاق محلي في البلديات: «مجتمع الطاقة» (كومونا إنرجيتيكا). ويهدف إلى المساهمة في «نموذج تنمية الطاقة في الشيلي من خلال التركيز بشكل أكبر على المشاريع التي تقودها المجموعة واستغلال إمكانات نجاعة استخدام الطاقة والطاقات المتجددة في كل بلدية ورفع مستوى الوعي بين المواطنين بشأن قضية الطاقة بشكل عام نحو سلوك الاستهلاك المسؤول والمشارك على وجه الخصوص»⁷⁸. ويشكل برنامج مجتمع الطاقة عملية اعتماد تدعم المنافسة بين المجتمعات المحلية طاقة «معترف بها وطنيا. لهذا، يجب على المجتمع تقديم إستراتيجية الطاقة المحلية وإمكانات الطاقة المتجددة. وتشمل المشاريع تركيب الألواح الكهروضوئية، وبناء محطات الكتلة الحيوية، ومزارع الرياح، وإنشاء برامج تقنية وتعليمية. وتحديد، تتكون «كومونا إنرجيتيكا» من 3 مراحل: التقييم المسبق ووضع استراتيجية الطاقة المحلية (ايل) وعملية الاعتماد. وبالنسبة للتقييم المسبق، يجب تقديم التزام بالبلدية وإجراء تحليل أولي لحالة الطاقة المحلية وإجراءات ملموسة يمكن تنفيذها في البلدية وقائمة بأصحاب المصلحة المعنيين المهتمين بالمشاركة ومصادر التمويل الممكنة للتنفيذ⁷⁹.

استراتيجية الطاقة المحلية (ايل) هي أداة تمكّن البلديات من تحليل مواردها من الطاقة وتقدير إمكانات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في أراضيها، وبالتالي تحديد رؤية الطاقة وإشراك المجتمع بصفة فعّالة في تطوير الطاقة.

وتتيح هذه الاداة للسلطة المحلية اتخاذ القرارات بناء على مختلف هذه البيانات⁸⁰.

الانترنت]. متاح على: https://www.trade.gov/topmarkets/pdf/Renewable_Energy_Chile.pdf

Ministerio de Energía de Chile (2017). Comunas con Estrategias Energéticas Locales, 79

عبر الانترنت]. متاح على: <http://www.minenergia.cl/comunaenergetica/>

Ministerio de Energía de Chile (2017). Comuna Energética: Pre-Evaluación, 80
عبر الانترنت]. متاح على: <http://www.minenergia.cl/comunaenergetica/?p=277>

78

79

Ministerio de Energía de Chile (2017). «Qué es una Estrategia Energética Local?», 80
عبر الانترنت]. متاح على: <http://www.minenergia.cl/estrategialocal/?p=61>

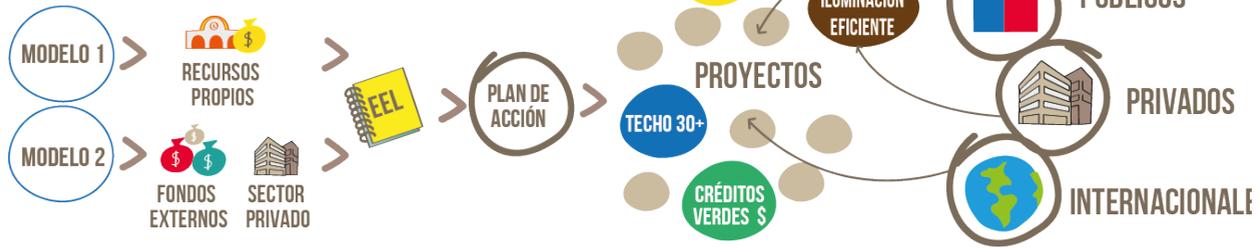
estrategialocal/?p=61

الكفاء والادخار الواعي»⁸⁵، وهو مركز وصف متنقل يتألف من معرض للملصقات التوضيحية عن الطاقة الشمسية والعزل الحراري ونجاعة استخدام الطاقة واللوحه الشمسية والأجهزة الفعالة والعوازل الحرارية ونجاعة الإنارة، والهدف من ذلك هو زيادة الوعي وثقيف الجمهور بشأن قضايا نجاعة الطاقة والطاقة الشمسية والعزل الحراري، وقدمت بلدية تيموكو تدريباً للفنيين على نجاعة استخدام الطاقة في المباني، وتسهيل وتبادل المعارف والعروض المقدمة من الخبراء الدوليين وممثلي القطاع الخاص كجزء من استراتيجيتها المحليّة للطاقة⁸⁶.

وعندما أطلق المشروع، استفادت ستة هياكل محلية من البرنامج (أنتوفاغاستا، كالديرا، بينالون، بروفيدنسيا، تيموكو، كويهايك). واليوم، تعتبر هذه البلديات رسمياً مجتمعات الطاقة من قبل الوزارة⁸¹.

وتوجد خيارات تمويل مختلفة للبلديات لمرحلة ايل وتنفيذها. ويمكن تمويل ايل من الموارد البلدية والصناديق الوطنية والدولية أو عن طريق إشراك الشركات الخاصة⁸². بالنسبة لمرحلة التنفيذ، قد تشارك الحكومة الوطنية في تمويل ما يصل إلى 70٪، وتبني كذلك البرنامج على نماذج أعمال مبتكرة تولد قيمة للقطاع الخاص والمواطنين. ومن الأمثلة على نماذج الأعمال الجديدة تعاونيات الطاقة، ونماذج «إيسكو» ومنصات التمويل الجماعي، وغيرها.^{83 84}

PROCESO ELABORADO DE FORMA INTERNA O A TRAVÉS DE CONSULTORA



وفي سنة 2016، أطلقت وزارة الطاقة رسمياً أول دعوة إلى الهياكل المحليّة لتقديم استراتيجياتها، ونتيجة لذلك، انضمت اثنتا عشرة بلدية أخرى إلى المشروع. وفي جانفي 2017، أطلقت نداء ثان باستثمار قدره 112 مليون دولار من الحكومة الوطنية⁸⁷. انضم 22 هيكل محلياً إلى البرنامج⁸⁸. ويمكن للبلديات التي تتقدم بطلب للتمويل المشترك مع

وبما أن مشروع كومونا إنرجيتيكا لا يزال في مراحله الأولى، لم يكتمل حتى الآن سوى إنجاز برامج تعليمية ودورات تدريبية. فعلى سبيل المثال، أنشأت البلديات المستقلة وسانتياغو وريكوليتا « مركزاً لتوفير الطاقة والاستهلاك

85. Ministerio de Energía de Chile (2017). Lanzamiento del Centro de ahorro energético comunaenergetica/?p=1307 [عبر الانترنت]. متاح على: <http://www.minenergia.cl/>

86. Ministerio de Energía de Chile (2017). Curso de Construcción Eficiente en Temuco comunaenergetica/?p=1278 [عبر الانترنت]. متاح على: <http://www.minenergia.cl/>

87. شبكة سياسات الطاقة المتجددة للقرن 21 (2017). مناقصات الطاقة المتجددة وتمكين المجتمع المحلي: أمريكا اللاتينية والكاريبي (LAC). متاح على: <http://www.ren21.net/wp-content/uploads/2017/09/LAC-Report.pdf>

88. Ministerio de Energía de Chile (2017). Comunas con Estrategias Energéticas Locales [عبر الانترنت]. متاح على: <http://www.minenergia.cl/comunaenergetica>

81. Ministerio de Energía de Chile (2017). Comunas con Estrategias Energéticas Locales [عبر الانترنت]. متاح على: <http://www.minenergia.cl/comunaenergetica>

82. Ministerio de Energía de Chile (2016). Comuna Energética: GUÍA METODOLÓGICA PARA EL DESARROLLO DE ESTRATEGIAS ENERGÉTICAS LOCALES [عبر الانترنت]. متاح على: http://www.minenergia.cl/comunaenergetica/wp-content/uploads/2017/01/Guia_metodologica_EEL_Dic_2016.pdf

83. Ministerio de Energía de Chile (2017). Comuna Energética: Aspectos funcionales de la EEL [عبر الانترنت]. متاح على: <http://www.minenergia.cl/comunaenergetica/?p=85>

84. Ministerio de Energía de Chile (2017). Comuna Energética: Concurso "de Implementación de Proyectos de Inversión Energética Local [عبر الانترنت]. متاح على: <http://www.minenergia.cl/comunaenergetica/?p=1839>

التنفيذيين⁹⁰.

وعلى الرغم من كون هذا غير شائع، فإن توفير المياه في جنوب أفريقيا يشمل في كثير من الحالات طائفة واسعة من المتدخلين، بما في ذلك القطاع الخاص. ووفقا لتقرير صادر عن وزارة الخزانة العامة، «من الخصائص الرئيسية لهذا القطاع تنوع الساهرين على تقديم خدمات المياه من حيث الحجم والنوع: يمكن لمزوّد خدمات المياه أن يخدم مجتمعا ريفيا صغيرا واحدا أو مدينة أو أكثر، حيا أو منطقة بأكملها؛ قد تكون منظمة مجتمعية أو بلدية محلية أو منشأة عمومية على ملك جماعة محلية. ويتسم القطاع أيضا بالملكية العامة والسيطرة (على المستوى الوطني والبلدي) ومحدودية مشاركة الشركات الخاصة»⁹¹. وقد أدت البنية التحتية القديمة وسرعة تطور العمران والبنائات العشوائية المتنامية إلى تضيق قدرة البلديات على تلبية احتياجات المناطق السكنية بوجه خاص.

في جوهانسبرغ، أدت عدة تدخلات من قبيل استبدال أنابيب المياه وإدارة الضغط والكشف عن التسرب وإصلاحه ورصد الأبراج والخزانات وبرامج التوعية، إلى تحسينات كبيرة على مدى السنوات الماضية: وقد تحقق توفير في المياه قدره 102.500.000 متر مكعب على مدى عامين، أي ما يعادل 10٪ من الطلب السنوي أو 3 - 4٪ عندما يؤخذ بعين الاعتبار النمو السنوي للطلب⁹²، وبالإضافة إلى ذلك، تمّ تسجيل انخفاض بنسبة 77٪ في رشقات الأنابيب. ويقدر الإقتصاد في شراء المياه بمبلغ 113.7 مليون دولار على مدى السنتين. وقد تمّ إنفاق 15.65 مليون دولار على السيطرة على التسرب من أجل توفير متوقع قدره 20.800.000 متر مكعب وأنفق 2.86 مليون دولار على التصرف في الضغط وتوفير يبلغ حوالي 38.000.000 متر مكعب من المياه⁹³.

90. جوهانسبرغ واتر (2017). من نحن، [عبر الانترنت]. متاح على: <http://www.johannesburgwater.co.za/about/who-we-are>

91. رولف اببرهارد (التاريخ غير محدّد). الأسعار الموجهة: المياه، تقرير للخزانة الوطنية. متاح على: <http://www.treasury.gov.za/publications/other/epir/water.pdf>

92. حلول لمعالجة ندرة المياه (2015). 2030 مجمع الموارد المائية: الحدّ من هدر المياه في شبكة توزيع كبيرة-مدينة جوهانسبرغ، أفريقيا الجنوبية. ص 109. متاح على: <https://www.waterscarcitysolutions.org/wp-content/uploads/2015/08/Reducing-water-losses-in-a-large-distribution-network-City-of-Johannesburg-South-Africa.pdf>

93. حلول لمعالجة ندرة المياه (2015). 2030 مجمع الموارد المائية: الحدّ من هدر

الحكومة الوطنية ولكن لم يتمّ اختيارها الحصول على دعم من جهات خاصة أو عامة أخرى لوضع استراتيجياتها المحليّة للطاقة. وبعد ذلك، يحقّ لهم أيضا التوقيع على اتفاق مع وزارة الطاقة والمشاركة في أنشطة مختلفة، مثل التكوين والنشر⁸⁹.

2.4 إدارة المياه في جنوب أفريقيا : الاستقلالية العمليّة والمالية للهيكل المحليّة



تدير مدينة جوهانسبرغ في جنوب أفريقيا سلطة المياه البلدية في « جوهانسبرغ وتر »، مما أدى إلى الحدّ من فقدان المياه كأحد أولوياتها الرئيسية. وقد يدعم التحليل التالي على وجه التحديد البلديات التونسية، التي تنظر في الاستفادة من هذه الفرصة، التي كشفت عنها لجنة «سسل» للتعاون مع المتدخلين من القطاع الخاص الذين يتولون إدارة البنية التحتية للمياه المملوكة للبلديات مثل الرصد والتشغيل والصيانة والتحديث.

تمد جوهانسبرغ بالمياه 1.4 مليون من المتدخلين المحليين والتجارين والصناعيين في بلدية جوهانسبرغ الحضرية ويخدم قاعدة المستهلك المقدرة من 4.5 مليون شخص مع ما يقرب من 1574 مل / دا. وتدير الشركة شبكة لتوزيع المياه تبلغ 11.300 كم، و 86 خزانا، و 33 برجاً للمياه، و 108 عدادات إمداد المياه بالجملة، وبالتالي تدير متوسط الطلب اليومي البالغ 1.366.000 متر مكعب، بينما تحتفظ بإمدادات تعادل الاستخدام بين 24 و30 ساعة. وتوظّف المرافق المحليّة حوالي 2.500 شخص، وهي على الملك الكامل للمدينة وتحكمها هيئة من المديرين التنفيذيين وغير

89. Ministerio de Energía de Chile (2017). Conoce a las 12 comunas ganadoras del 2º Concurso del Programa CE [عبر الانترنت]. متاح على: <http://www.minenergia.cl/comunaenergetica/?p=1264>

ب) و التي «تتمتع البلدية بالسلطة التنفيذية والحق في إدارة شؤونها» (الفصل 7، المادة 156). وبناء على ذلك، أنشأت بلديات جنوب أفريقيا سلطات تعنى بخدمات المياه و تتمتع بدورها باستقلالية مالية نسبية (المادة 229).

وتساعد الأنظمة المحلية مثل قانون خدمات المياه رقم 108 (1997) وقانون المياه الوطني رقم 36 (1998) وقانون النظم البلدية رقم 32 (2000) الحكومات المحلية على أداء مهامها كسلطات لخدمات المياه. كما توفر أيضا إطارا للحكومات المحلية والوطنية للعمل معا، فضلا عن إقامة شراكات مع القطاع الخاص، مع الإبقاء على التزامات الحكومة تجاه الشعب.

ويعطي قانون خدمات المياه رقم 108 (1997) للحكومة الوطنية السلطة التشريعية والتنفيذية للإشراف على الأداء الفعال للبلديات في عملها كسلطة لخدمات المياه. ويميز القانون بين سلطة خدمات المياه والمسؤوليات التشغيلية لموفر خدمات المياه. وينص قانون المياه الوطني رقم 36 (1998) على إختصاص الوزير بإنشاء وكالات للتصرف في الأحواض المائية تدريجيا. «الغرض من إنشاء هذه الوكالات هو تفويض إدارة موارد المياه إلى مستوى الإقليم أو المستجمع و بالتالي إشراك الجماعات المحلية و يأتي ذلك في إطار الاستراتيجية الوطنية للموارد المائية» (الجزء 2، المادة 81 (1)). وأخيرا، يلزم قانون النظم البلدية رقم 32 (2000) الحكومات المحلية بحماية الفقراء عن طريق التحكم في تكلفة الخدمات الأساسية مثل المياه. ويجب أن تحصل العائلات المعوزة على الخدمات الأساسية من خلال توفير: (1) معاليم تغطي تكاليف إستغلال المرفق ؛ (2) تعريفات شريان الحياة على مستويات الخدمة الأساسية؛ و (3) دعم للتعريفات الخاصة بالعائلات المعوزة بأي طريقة كانت، مباشرة أو غير مباشرة (الفصل 8، المادة 74 (2 ج)). ووفقا لسياسة مساعدة المحتاجين، يجب توفير 6000 لتر من المياه الصالحة للشرب مجانا للعائلات المعوزة شهري⁹⁵ وللوفاء بهذه الإلتزامات، يمكن للبلديات «أن تكلف شركة خدمات

تؤدي هذه الشراكة بين القطاعين العام والخاص أساسا إلى فصل المسؤوليات بين المشغل التقني ذي المصالح الاقتصادية والسلطة المحلية المعنية بحقوق التوجيه والأولويات السياسية. وبموجب هذا، يمكن رسملة الفوائد الناتجة عن النماذج المؤسسية (العمليات الخاصة و العامة). وهذا مهم خاصة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص حيث أنه من الضروري للسلطة المحلية أن تحافظ على السيطرة والقدرة على الإشراف على نشاط المشغل. ومن خلال ضمان الشفافية، يمكن للسلطات المحلية أن تتيح الفرصة لمنظمات المجتمع المدني للمشاركة في لعب دور هام يتمثل في الإشراف ودعم المساءلة لمحاربة الفساد. ولا تزال مرافق المياه تساهم بشكل كبير في قاعدة مداخيل البلدية⁹⁴ لأن مدينة جوهانسبرغ تتمتع بالاستقلال المالي فيما يتعلق بالتصرف في شؤونها المالية¹. يتم تنظيم التفاصيل والمتطلبات الوطنية التي تخضع لها المدينة من خلال إطار وطني شامل يضم تشريعات ولوائح مختلفة. ومن أجل فهم مقارنة جوهانسبرغ بالكامل سيتم تبينها بالتفصيل في الفقرات التالية.

في جنوب أفريقيا، يشترع الدستور الذي تم تطويره بعد الغاء التمييز العنصري الحصول على المياه الكافية كحق أساسي للجميع. كما يكلف الحكومة الوطنية بمسؤولية اتخاذ «تدابير معقولة سواء كانت تشريعية أو غير تشريعية وفي حدود مواردها المتاحة لتحقيق الأعمال التدريجي» (المادة 27 (2)) وتمنح المقاطعات والبلديات نسبة معينة من الحكم الذاتي (الفصل 7، المادة 156-151). وينص الدستور أيضا أن «هدف الحكومة المحلية هو ضمان توفير الخدمات للمجتمعات بطريقة مستدامة» (الفصل 7، المادة 152 (ب)). ويشمل ذلك خاصة «خدمات المياه والصرف الصحي التي تقتصر على شبكات توفير المياه الصالحة للشرب و على التخلص من المياه الملوثة والصرف الصحي المنزلي» (الجدول 4 - الجزء

⁹⁴ المياه في شبكة توزيع كبيرة-مدينة جوهانسبرغ، أفريقيا الجنوبية. متاح على: <https://www.waterscarcitysolutions.org/wp-content/uploads/2015/08/Reducing-water-losses-in-a-large-distribution-network-City-of-Johannesburg-South-Africa.pdf>

⁹⁵ ا. كيثانو كيويكيبي (2013). مقارنة الاستقلالية المالية المحلية في قطاعي المياه والصرف الصحي في جوهانسبرغ و نيروبي. مجلة الكامنوالث للحكومة المحلية، (13). متاح على: <http://epress.lib.uts.edu.au/ojs/index.php/cjlg>

⁹⁵ قسم شؤون المياه وادارة الغابات: السياسة والاستراتيجية: استراتيجية التنفيذ المجانية للمياه الأساسية 2007. متاح على: https://www.gov.za/sites/www.gov.za/files/FBW/20strategy/20-20Version/204/20final/2020070402/20mk_0.pdf

3.4 تحسين إدارة النفايات في الأردن من خلال التعاون الدولي:

يمهّد القانون المنظم للسلطة المحليّة في تونس الطريق أمام تعاون مباشر أكثر مرونة بين الهياكل المحليّة والوكالات الدولية أو الحكومية من أجل تعزيز العمل البيئي. ويقدم مثال مدينة إربد في الأردن بعض الأفكار والمقاربات حول كيفية إقامة هذا التعاون والآليات والإجراءات التي يمكن أن تترتب عليه.

تعدّ إربد ثالث أكبر مدينة في الأردن و تقع في أقصى الشمال الغربي في حوض نهر اليرموك ووادي الأردن. وضعت هذه المدينة معيارا جديدا للتعاون لتحسين إدارتها للنفايات الصلبة. كما تحمل هذه المدينة لقب «العاصمة الثقافية» للبلاد حيث يتميز اقتصادها بالزراعة والعقارات والنقل والاتصالات والخدمات المرتبطة بمؤسسات التعليم العالي والإدارة العامة⁹⁸. كما تمثّل الشركات الصغرى (أي تحتوي على أقل من 5 موظفين) 94٪ من مجموع المنشآت الصناعية⁹⁹.

وسعيا لمواجهة التحديات كالتوسّع الحضري في الأراضي الزراعية الخصبة وارتفاع الكثافة السكانية والحفاظ على الطبيعة والموروث الثقافي فضلا عن عدم وجود رؤى ومبادئ توجيهية للتنمية، شرعت إربد عام 2009 في عملية «تطوير الخطة الرئيسية» بالشراكة مع مختلف البلديات و جميع الوزارات والهيئات الحكومية المختصة ومع شركاء دوليين¹⁰⁰ في إطار مشروع «بلدية إربد الكبرى». ويجمع هذا المشروع 16 منطقة محيطة بمدينة إربد. كما يضمّ المشروع 23 مقاطعة يبلغ مجموع مساحتها 410 كم² ويبلغ عدد سكانها 650,000 نسمة يعيش 200,000 منهم في مدينة إربد. وتعد «بلدية إربد الكبرى» الأكبر من بين 18 بلدية التي تكوّن محافظة إربد في الجزء الشمالي من الأردن (مساحتها

بهذه المسؤولية» (المادة 18 (2)، الفصل 8، قانون النظم البلدية(2000)) التي يمكنها أن تدير «المحاسبة الخاصة بها وإدارتها المالية وميزانيتها و أنشطة الاستثمار والاقتراض التي تقوم بها في إطار الشفافية والمساءلة والتقرير والرقابة المالية الذي تحددها البلدية» (قانون الأنظمة البلدية رقم 32 (2000)، الفصل 8، المادة 81 (2) (أ) <5>). و يمكن أن يشمل ذلك جمع الرسوم وإدارتها (قانون النظم البلدية رقم 32 (2000)، الفصل 8، المادة 81 (2) (أ) <6>).

و على الرغم من أن الإطار التشريعي ينظم إدارة المياه على نحو شامل ويوفّر مستوى عال من اللامركزية، لا تزال هناك عقبات يتعيّن التغلب عليها. و توجد هذه العقبات خاصة على مستوى الإنصاف والمساواة. و بعد أكثر من عقد من الديمقراطية في جنوب أفريقيا، تكافح جوهانسبرغ كمعظم السلطات المحليّة الأخرى «من أجل توفير وتحسين نوعية خدمات المياه و الصرف الصحي في المناطق التي تلقت عبر التاريخ خدمات من نوعية سيئة، هذا إن وجدت خدمات أصلا»⁹⁶. وفي حين أن إطار السياسات الوطنية يحمّل السلطات المحليّة مسؤولية التمسك بمبادئ الإنصاف مثل توفير المجاني لخدمات المياه الأساسية فإن ما يعرقل عملية التنفيذ غالبا ما يعود إلى الافتقار للقدرات المالية والموارد البشرية. وهذا «يؤدي بهم في كثير من الأحيان إلى وضع أهداف النجاعة في الصدارة، على أمل أن يتمّ التعامل مع قضايا الإنصاف في المستقبل»⁹⁷.

98. بلدية إربد (2017). الاقتصاد. متاح على: <http://www.irbidplan.gov.jo/economy>

99. بلدية إربد (2014). بلدية لبلدية التعاون بين بلدية فيبورغ وبلدية إربد. متاح على: <http://www.irbidplan.gov.jo/wp-content/uploads/2014/05/Final-Report-VM-GIM-cooperation-2011-2014.pdf>

100. بلدية إربد (2017). الصفحة الرئيسية. متاح على: <http://www.irbidplan.gov.jo/sample-page-2>

96. ل. سميث (2006). لا حكومية و لا خاصة -تحليل نموذج خصوصية جوهانسبورغ واتر. معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعيّة، السياسة الاجتماعيّة وبرنامج التنمية، رقم 27.

97. نفس المرجع.

1621 كم² وتعدّ 1,110,000 نسمة).¹⁰¹

بما في ذلك طرق جديدة لتقديم الخدمات والتفاعل مع المواطنين، ومن خلال تبني مقاربة شاملة للحوكمة الرشيدة قام المشروع بتحسين أسس التخطيط وعمل نظم المعلومات الجغرافية في البلدية الأردنية.¹⁰⁶

و على الصعيد العملي تمّ وضع جدول أعمال جديد لإدارة النفايات والتخطيط بين صانعي القرار السياسي والمواطنين¹⁰⁷ استنادا إلى الفهم والمعرفة الجديدين بشأن جمع وإعادة استخدام النفايات، مما أدى إلى تحويل النفايات التي لم تكن لها سابقا أي جدوى إلى مورد للنمو الاقتصادي ولخلق فرص للعمل¹⁰⁸. وقد تمّ وضع فهرس تفصيلي للأفكار حول المبادرات المحتملة للتعامل مع النفايات إذ يحدّد مجموعة من الحلول منخفضة التكلفة و سهلة التحقيق لمعالجة النفايات التي يتعين النظر فيها من قبل جيم والبلديات الأردنية الأخرى¹⁰⁹ على المدى القصير والطويل. توفّر الصورة التالية لمحة عن فهرس الأفكار هذا :

رغم أن تطوير الخطة الرئيسية يضع إطارا لتحديد المسؤوليات وتنظيم النموّ وتعزيز مشاركة مختلف المتدخلين والسلطات أو المؤسسات والهيكل المنسّقة تعتبر إدارة النفايات قطاعا رئيسيا¹⁰².

و قد كان تحسين حالة النفايات البيئيّة في بلدية إربد الكبرى (جيم) هو الهدف العام من خلال تبني نموذج بلدية فيبورغ الدنماركية.

وبتنفيذ ذلك، أقامت «جيم» شراكة توأمة مع بلدية فيبورغ كجزء من الدعم الدنماركي لتحقيق اللامركزية في الأردن في إطار برنامج الشراكة الدنماركية العربية¹⁰³ و منذ عام 2011، تمّ تمويل هذا التعاون من قبل هذا البرنامج وتمّ تيسيره من خلال السلطة المحليّة للدنمارك.¹⁰⁴

وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذا التعاون فيما يتعلق بالتصرف في النفايات فيما يلي¹⁰⁵:

- فصل النفايات
- خلق الملكية والحوار مع المواطنين (خاصة أطفال المدارس) وأصحاب المصلحة من خلال التعليم وتعزيز الحوكمة الرشيدة (مبادرات عامة مستدامة وموثوق بها)
- زيادة التعاون المؤسسي العام بشأن معالجة النفايات
- تحسينات في معالجة النفايات الخطرة وإدارة مصبات النفايات.

وقد قدم نهج التوأمة البلدية العديد من الحلول في إربد،

101. بلدية اربد (2014). بلدية لبلدية التعاون بين بلدية فيبورغ وبلدية إربد. متاح على: <http://www.irbidplan.gov.jo/wp-content/uploads/2014/05/Final-Report-VM-GIM-cooperation-2011-2014.pdf>

102. بلدية اربد (2017). الصفحة الرئيسية. متاح على: <http://www.irbidplan.gov.jo/sample-page-2/>

103. برنامج الشراكة الدنماركية العربية (التاريخ غير محدّد). دعم برنامج الشراكة الدنماركية العربية (DAPP) لحقوق المرأة، سوق الشغل و المشاركة السياسية و الديمقراطية للشباب في الأردن من خلال تنظيم المشاريع منذ سنة 2005. متاح على: <https://www.dapp.dk/en/about/jordan>

104. بلدية اربد (2014). بلدية لبلدية التعاون بين بلدية فيبورغ وبلدية إربد. متاح على: <http://www.irbidplan.gov.jo/wp-content/uploads/2014/05/Final-Report-VM-GIM-cooperation-2011-2014.pdf>

105. بلدية اربد (2014). إدارة النفايات. متاح على: <http://www.irbidplan.gov.jo/waste-2/>

106. بلدية اربد (2014). بلدية لبلدية التعاون بين بلدية فيبورغ وبلدية إربد. متاح على: <http://www.irbidplan.gov.jo/wp-content/uploads/2014/05/Final-Report-VM-GIM-cooperation-2011-2014.pdf>

107. بلدية اربد (2017). إدارة النفايات. متاح على: <http://www.irbidplan.gov.jo/waste-2/>

108. بلدية اربد (2014). بلدية لبلدية التعاون بين بلدية فيبورغ وبلدية إربد. متاح على: <http://www.irbidplan.gov.jo/wp-content/uploads/2014/05/Final-Report-VM-GIM-cooperation-2011-2014.pdf>

109. بلدية اربد (2013). دليل الأفكار (بلدية لبلدية). متاح على: <http://www.irbidplan.gov.jo/wp-content/uploads/2013/12/IdeaCatalogue-M2M.pdf>

فهرس الأفكار

جدول فهرس الأفكار

النتائج		الخطول		المشاكل	الأفكار
الاقتصادية/ المالية	البيئية	على المدى الطويل	على المدى القصير		
			منشأة لإنتاج السماد: تكوين و تدريب في خصوص عملية إنتاج السماد. (جارية بالفعل)	من الممكن استعمال الكثير من النفايات العضوية من شركات تجهيز الأغذية ونفايات المنزلية و نفايات السوق الخضراء و نفايات المراكز التجارية و نفايات الحدائق ونفايات الزراعة لإنتاج السماد.	تأمين النفايات العضوية البيولوجية لإنتاج السماد.
نظام جمع النفايات و رسكلتها و تصريفها.					
نظام جمع النفايات					
تشفيرالمنتجات لأنظمة الإيداع مكلف كما أن إدارة الأنظمة مكلفة - ولكن يبدو أنها مربحة في أوروبا. شراء الآلات باهضة التكلفة ولكن تشغيلها رخيص		آلات لمختلف أنواع النفايات {بطاريات، قوارير، علب..} في محطات أو حاويات للرسكلة . عندما يتم وضع منتج قابل للرسكلة ومشفّر في الآلة يحصل المستعمل على إيصال بإمكانه صرفه في مركز تجاري محلي أو غيره. على الآلة أن تكون قادرة على تسلم منتجات غير مشفّرة..	في حالة إعادة الحريف لما اقتناه الى المتجر أو إلى المحطة المحليّة للرسكلة بإمكانه إستعادة الضمان الذي دفعه.	ضرورة الزيادة في الحاويات المخصصة للتخلص من النفايات والمخصصة للرسكلة.	اعتماد نظام الإيداع و/ أو إنتاج رسوم مقابل البطاريات و القوارير الزجاجية والقوارير البلاستيكية والعجلات إلخ...

وأخيراً، أطلقت المبادرة بشأن النفايات بين الحكومة الإقليمية والمركزية ومؤسسات المجتمع المدني والجامعات وبدأت مشاريع رائدة بشأن جمع النفايات، خاصة في المدارس¹¹⁰.

وليس من قبيل الصدفة أن هذه العملية التعاونية بدأت في سنة 2011. و في الواقع، رغم أن الاعتراف بدور الحكومات المحليّة قد تمّ منذ عدة عقود في الأردن إلا أنه مع الربيع العربي «أعيد مشروع اللامركزية إلى النور استجابة لتطلعات السكان الديمقراطية المتزايدة»¹¹¹. وفي سياق هذه التطورات السياسية، ارتبطت اللامركزية في المقام الأول بضرورة قيام الحكومة بدورها في خلق فرص عمل. ومن خلال برامج الدعم الوطنية والدولية، تمّ تشجيع السلطات المحليّة على إشراك شركات القطاع الخاص في مكافحة البطالة¹¹². ويعد برنامج الشراكة الدنماركية العربية مثالا على تفعيل هذا الزخم.

110. بلدية اربد (2014). بلدية لبلدية التعاون بين بلدية فيبورغ وبلدية إربد. متاح على: <http://www.irbidplan.gov.jo/wp-content/uploads/2014/05/Final-Report-VM-GIM-cooperation-2011-2014.pdf>

111. ع.ا. حلاج، م.عباسة، ك. كرم و ر.كنوكس (2015). اللامركزية في منطقة المشرق: التحديات والفرص. بلاتفورما.

112. نفس المرجع.

5. توصيات الإدارة البيئية المحلية

تونس وسوسة وصفاقس في برامج مثل استراتيجيات التنمية الحضرية («استراتيجيات التنمية في القرى») والتي دعمتها في وقت لاحق خطط عمل الطاقة المستدامة («خطط عمل الطاقة المستدامة»). ويجري أيضا تنفيذ برامج التخطيط الحضري الاستراتيجي في عدد من المدن الأخرى (جندوبة، قابس، مدين، القيروان) بدعم من البنك الدولي ووكالة الأمانة للتعاون الدولي والوكالات الدولية الأخرى¹¹⁴. وتمكّن هذه الاستراتيجيات السلطات المحلية من استباق الفوائد التي تجلبها التغيرات الاقتصادية والبيئات المتطورة وتدعيمها. وتشمل المزايا الأخرى أيضا صورة أكثر إيجابية من خلال جهود التسويق والضغط المتضافرة، فضلا عن أوجه التعاون بين البلديات المجاورة من التنمية المشتركة للبنية التحتية والخدمات.

واستنادا إلى تجارب البلديات التونسية، فضلا عن القضايا الدولية، ينبغي أن تشمل استراتيجية التنمية المستدامة مجموعة منسقة من العمليات التشاركية التي تشمل التحليل والمناقشة وتعزيز القدرات والتخطيط والاستثمار والأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع على المدى الطويل - من خلال مقارنة الدعم المتبادل و التوافقات¹¹⁵.

إضافة إلى ذلك، فإن التغييرات المتوقعة التي أدخلها مشروع مجلة الجماعات المحلية ينبغي أن تساعد هذه البرامج على اكتساب القدرة على الإستدامة، حيث أن البلديات ستحقق، على المدى المتوسط، الاستقلالية المالية، فضلا عن القدرة على تحمل مسؤوليات أكبر في صياغة الاستراتيجيات الخاصة بها و تنفيذها. وهكذا ستصبح البلديات أقل اعتمادا على المساعدة المالية التي تقدّمها لها الحكومة المركزية والجهات الفاعلة الخارجية فيما يتعلق بصياغة قراراتها وتنفيذها.

114. واب مانادجير سنتر(2017). Gouvernance locale : Une Stratégie de développement pour la Ville de Jendouba [عبر الانترنت]. متاح على: <https://www.webmanagercenter.com/2017/09/25/410307/gouvernance-locale-une-strategie-de-developpement-pour-la-ville-de-jendouba>

115. هذا المفهوم يعكس مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية / الأمم المتحدة/ البنك الدولي بشأن استراتيجيات التنمية المستدامة المتفق عليها: صندوق النقد الدولي (2000). عالم أفضل للجميع- نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية. هذا المؤشر يركز على أهمية الإجراءات (التخطيط الاستراتيجي) الفعالة.

ونظرا للوتيرة السريعة للتغير الديموغرافي والاقتصادي والمؤسساتي والبيئي في تونس والذي خلق ضغطا إضافيا على تقديم الخدمات العامة على المستوى المحلي، يتعين على السلطات المحلية النظر في مجموعة واسعة من خيارات السياسات المتبادلة الداعمة، سواء في الأجلين القصير أوالمتوسط. ومن المسلّم به عموما أن أهداف إزالة الكربون هي في المقام الأول مصدر قلق المخططين الوطنيين ومع ذلك، تلعب البلديات والسلطات الإقليمية دورا هاما في تحقيق هذه الأهداف. ينبغي أن يكون الاهتمام المحلي بشأن إزالة الكربون أكثر انتشارا نظرا إلى آثار الكربون الجسيمة على الهواء والتربة ونوعية المياه، فضلا عن نوعية الحياة ككل في المناطق المتضررة. ورغم أن معالجة المشاكل الهيكلية الرئيسية على المستوى المحلي في حاجة إلى العديد من الأدوات والإصلاحات العامة، إلا أنه من الضروري أيضا تنفيذ إجراءات قطاعية محددة ووضع مشاريع محددة الأهداف لا تشمل أصحاب المصلحة المحليين فحسب، بل أيضا مجموعة متنوعة من الجهات الإقليمية والوطنية والدولية الفاعلة.

ولهذه الأسباب، من المهم تحديد قدرة تطوير التدابير الشاملة لعدة قطاعات في تونس على دعم الأولويات الرئيسية للتنمية المستدامة في ظل الجهود المبذولة في خضم اللامركزية الجاري ترسيخها. ومن ثم، يوجز هذا الفصل أهم التوصيات التي يجب أخذها بعين الإعتبار، استنادا إلى نتائج الفصول السابقة.

1.5 خيارات السياسات المشتركة بين عدّة قطاعات :

تشكّل ممارسات التخطيط الاستراتيجي أداة قيّمة لتحقيق تقدّم فعال وكفاء ودائم. فضلا عن ذلك فإن إعادة هيكلة العمليات القائمة والترتيبات والإجراءات المؤسسية وفقا للاحتياجات والأولويات والموارد الفردية للمنطقة. وقد اعتمدت هذه الاستراتيجيات بالفعل في بعض المدن التونسية، في بعض الحالات حتى قبل تغيّر النظام السياسي¹¹³ إذ شاركت

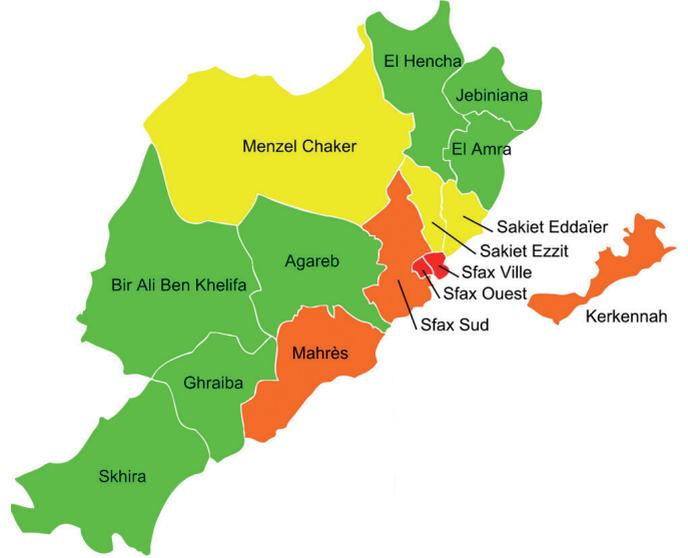
113. ا. بن نصر، ت. مقديش، و ا. فرديل (2013) Sfax, Laboratoire du développement urbain durable en Tunisie. البيئة الحضرية، 7، ص 96.

الدولية. وقد وقع تأييد هذه الإستراتيجية من طرف البلديات السبعة و كذلك الوزارات المختصة.

كما أجريت سلسلة من الدراسات التشخيصية لتقييم مستوى المشاكل التي تواجه صفاقس الكبرى. وعلى وجه التحديد، ركزت الدراسات على التنمية الاقتصادية المحليّة والأحياء المحرومة و التشغيل والنقل الجماعي. وساهمت هذه الجهود في تحديد مجموعة من المشاريع ذات الأولوية لمنطقة صفاقس الكبرى. وقد مهّد هذا للمرحلة الثانية من الإستراتيجية التي تهدف إلى معالجة بعض القضايا الرئيسية مثل التشغيل و الفوارق بين المدن وتحديث المواصلات العامة والتعاون بين البلديات حول إحداث المشاريع والتنمية المحليّة.

وفي ذات الوقت، أجرت بلدية صفاقس الكبرى تدقيقا للكربون في المدينة، مما أدى إلى وضع خطة عمل مكونة من 24 مرحلة إلى حدود سنة 2013. وقد حظي هذا التقييم بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والوكالة الوطنية التونسية للطاقة، و مكّن السياسيين و مكونات المجتمع المدني من صورة واضحة عن بصمة صفاقس الكربونية و اعتمادها على الوقود الأحفوري. واستكملت هذه الاستراتيجية باعتماد خطة عمل للطاقة المستدامة في سنة 2015.

وفي حين لا يزال هناك الكثير مما يجب تحقيقه، فإن إعادة تصميم الميناء لم تتقدّم بعد، في حين لا تزال شركات المواد الكيماوية شديدة التلوث تلجأ إلى العمل بطرق غير شرعية وتتيح التجربة دروسا قيّمة للبلديات التونسية. وإجمالاً، مكّنت الاستراتيجية العالمية من أجل التنمية المستدامة من تطوير العمليات المحليّة من أجل التملك الترابي من طرف المتدخلين المحليين ونشر التعلم وتقاسم الخبرات وإنتاج رؤية مشتركة للتنمية الحضرية المستدامة تضمّ عددا كبيرا من الجهات الفاعلة والمجتمع، إلى جانب الجهات الفاعلة على المستوى المركزي والمنظمات الدولية. وفيما يتعلق بالتقدم البيئي، أشاد العديد من المراقبين بهذا البرنامج كقصة نجاح، وحصل على «جوائز مبادرات المناخ».



صفاقس هي ثاني اكبر مدينة تونسية بعد تونس العاصمة ومركز البلاد التجاري على مدى عقود، حيث ساهمت صناعتها المزدهرة و ميناءها المتوسطي الضخم في جعلها وجهة استثمار جذابة.

إلا أن المدينة في أواخر التسعينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين عانت من الركود الصناعي وارتفاع البطالة وغيرها من التحديات الاجتماعية والاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، تعاني صفاقس من مستويات عالية من التلوث بسبب صناعة الفسفاط و الصناعات الكيماوية، ممّا أثر سلبا على مسار نموّ المدينة. ونتيجة لذلك، تمّ سنة 2002 الاتفاق على استراتيجية لتنمية صفاقس والبلديات المجاورة لها (ساقية الداير، ساقية الزيت، الشحيحة، قرمدة، العين، طينة). و اشتملت العملية على مرحلتين: من 2002 إلى 2006 ومن 2007 إلى اليوم.

نتج عن المرحلة الأولى رؤية مشتركة لمدينة صفاقس في أفق عام 2016، استنادا إلى تحليل جماعي استخدم التخطيط الاستراتيجي «أدوات التفكير» الذي وضعته الوكالة الألمانية للتعاون الدولي. كما نتج عنها أيضا إستراتيجية وخطة عمل تتألّف من 15 مشروع هيكلي و 37 عمل ذا صلة. وفي عام 2006، أسفرت هذه الجهود عن صياغة ما سمّي بإستراتيجية تنمية صفاقس الكبرى لتنشيط منطقة صفاقس من خلال التنمية الاقتصادية بدعم من الوكالات

« استراتيجية تنمية صفاقس الكبرى »^{116 117 118 119} ويجب أيضا أن يدعم التخطيط السليم على المدى الطويل بتدابير ملموسة أخرى يمكن إدماجها بالكامل في الاستراتيجيات المحليّة أو تنفيذها بالتنسيق معها. من بين هذه التدابير، تعتبر سياسات وضوابط التهيئة الترابية وسيلة حاسمة لضمان التنمية المستدامة. فخطط التنمية التي وضعتها سلطات التخطيط المحليّة هي أدوات السياسات الرئيسية المتعلقة بالتهيئة الترابية، وقد تشمل، في السياقين الحضري والريفي المناسبين، الأهداف المتعلقة ب «التنطيق»، وإحياء المناطق المهمشة التي لا توجد فيها مشاريع تنمية، وتوفير الخدمات البيئيّة والحفاظ على إطار عيش كريم في إطار البيئة الحضرية و البيئة الطبيعية.

في سياق الاستدامة الأوسع نطاقا، هناك عدة قضايا رئيسية ذات صلة مباشرة بسياسات التنمية. وتشمل هذه الخطط، على سبيل المثال، خطط إعادة التوزيع المتاخمة للمناطق الحضرية، والشواغل المحليّة بشأن تحديد مواقع صناعات معينة، وأنماط الاستيطان الريفية - أي آثار الموارد والزراعة والغابات والسياحة وتربية الأحياء المائية على المناظر الطبيعية والموارد الطبيعية. وفي مواجهة هذه المخاوف، ذُكرت مرارا تقنية التنطيق^{120 121} باعتبارها خيارات سياسية قيّمة تسمح للخدمات العامة الأساسية بأن تكون موجودة في المناطق السكنية، وأقرب إلى أماكن سكن المواطنين، والتحول بعيدا عن التقسيم التقليدي الذي يقيد التطورات ذات الاستخدامات

116. تحالف المدن (2011). نموذج التنمية التشاركية في تونس، تقرير المشروع للمرحلة الثانية من استراتيجية 'غندس'. متاح على: <http://www.citiesalliance.org/sites/citiesalliance.org/files/CA-CDS-Sfax.pdf>

117. ر. حاج طيب، (2016). Le Bilan Carbone de Sfax: Une initiative locale. primée par le COOP 22 [عبر الانترنت]. متاح على: <http://www.leaders.com.tn/article/20293-le-bilan-carbone-de-sfax-une-initiative-locale-primee-par-le-coop-22>

118. ا. بن نصر، ت. مقديش، و ا. فرديل (2013). Sfax, Laboratoire du développement urbain durable en Tunisie? البيئة الحضرية، 7، ص 96.

119. المدن المتحدة و الحكومات المحلية-افريقيا (2016). «جوائز المبادرات المناخية-COP22»: صفاقس و فزنا، المقدسة، [عبر الانترنت]. متاح على: <http://afriquelocale.org/en/news-and-events/news/item/847-troph/C3/A9es-initiatives-climat-cop22/E2/80/9D-sfax-and-fezna,-sacred>

120. ح. عريف، ر. كول و ا. كول (2015). تجارب مع التقسيم الذكي للمدن الذكية، في المدن الذكية كبيئات ذكية، المحررين د. ارايا و بلغراف-ماكميلان، نيويورك. ص 173-199.

121. س. اكاراسي، م. ا. عصمان، م. ر. عصمان و د. ج. اهن (2016). من المدن الذكية الى الأكثر ذكاءا: سد ابعاد التكنولوجيا و التخطيط الحضري في: مؤتمر معهد مهندسي الكهرباء و الالكترونيات (IEEE)، بالي.

المختلطة والمسكن متعددة الوظائف. وقد اعتمدت عدة بلديات ألمانية على ممارسات التقسيم الذكي للحفاظ على التوازن بين التنمية الحضرية والنظم الإيكولوجية. وعلى هذا النحو، يمكن للسلطات أن تربط عدة استخدامات (ترفيهية واقتصادية، إلخ) بنفس المساحة الخضراء تبعا لمدى تعايش الأنشطة البشرية والنباتات والحيوانات¹²².

يشير الإصلاح المالي البيئي إلى مجموعة من الإجراءات الضريبية التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الموارد المالية وزيادة النجاعة وتحسين العدالة الاجتماعيّة مع تعزيز الأهداف البيئيّة. وفي حين يرتبط «إفر» غالبا بالبرامج الضريبية الوطنية، فإنه يمكن أيضا أن يثبت أنه مجموعة قيمة من الأدوات عند تصميمها وتنفيذها وإنفاذها من قبل الحكومات المحليّة¹²³.

وتدرج أدوات «إفر» في المجموعات التالية: (1) تدابير تسعير الموارد الطبيعية مثل الضرائب المفروضة على استغلال الغابات والبحار؛ (2) إصلاحات دعم المنتجات والضرائب؛ (3) تدابير استرداد التكاليف، مثل رسوم استخدام الطاقة والمياه التي تنطبق على نطاق واسع، ولكن يجب تنفيذها بعناية واستكمالها بتدابير مرافقة لحماية الفقراء؛ (4) معاليم التلوث، وهي ذات أهمية خاصة للبلدان التي يشكّل فيها التلوث الصناعي مشكلة خطيرة، ولكنها تتطلب قدرة إدارية عالية. ويمكن أن تشمل أنواع أدوات «إفر» المتاحة على مستوى البلديات الضرائب السنوية على التداول، وأداءات على الطرق، و أداءات على الأزدحام، وشحن تلوث الهواء، وغرامات لعدم الوفاء بمعايير جودة الهواء في المناطق الصناعية، و أداءات على الصرف الصحي، و أداءات على النفايات، و أداءات على المبيدات والأسمدة في القطاع الزراعي. و تفرض الأداءات على الأزدحام على السائقين الذين يرغبون في استخدام الطرق الأكثر ازدحاما خلال أوقات الذروة، ويستخدم في عدة مدن، بما في ذلك لندن وستوكهولم وميلانو وسنغافورة. وقد أدخلت رسوم الأزدحام في ستوكهولم في عام 2006

122. دوتش امواليلف (2014). علاقة جديدة بين المدينة و البرية. حالة لطبيعة حضرية أكثر برية. تقرير الكتروني متاح على: http://www.duh.de/fileadmin/user_upload/download/Projektinformation/Kommunaler_Umweltschutz/Wild_Cities/A-case-for-wilder-urban-nature.pdf

123. <https://www.cbd.int/financial/0020.shtml> اتفاقية التنوع البيولوجي (التاريخ غير محدّد). الإصلاحات المالية البيئية، متاح على:

وهذا هو الحال لأن السلطة المحلية قد تكون لديها موارد مالية و وسائل محدودة لتعبئة الموارد المحلية.

وفي هذا الصدد، وكما هو موضح بالفعل في مثال إربد في الأردن، ثبت أن التعاون الدولي مفيد إلى حد كبير فيما يتعلق بتبادل أفضل الممارسات. ومع إمكانية وضع مجلة للسلطات المحلية تمهد الطريق أمام تعاون مباشر أكثر مرونة بين الحكومات الفرعية والوكالات الدولية أو الحكومية الدولية (المادة 37)، يمكن للبلديات والمناطق أن تزيد من تعزيز آفاقها لتحقيق المنافع المشتركة للتنمية المستدامة مع تحقيق الأهداف الطموحة لإزالة الكربون من خلال هذه الشراكات. و يمكن لدور الشركاء الخارجيين أن يكون حافزا ومكملا، وأن يقدم دعما منهجيا بالدرجة الأولى مع التركيز على استخدام القدرات المحلية وتطويرها.

ومن بين المؤسسات التي ساهمت مساهمة كبيرة في التنمية المحلية المستدامة في تونس في السنوات الأخيرة، قدم مركز التنمية الدولية للحكم المحلي المبتكر دعما استشاريا وماليا في مجالات مثل التخطيط الحضري، ووضع الاستراتيجيات، وتطوير المشاريع، وبناء القدرات المحلية.¹²⁶ وفي السنوات الأخيرة، دعمت صياغة الموثائق البلدية لعدة مدن متوسطة الحجم¹²⁷. وقد دعمت مؤسسات أخرى مثل تحالف المدن و المدن المتوسطة تنسيق المشاريع البلدية (في قابس والقيروان، على سبيل المثال)¹²⁸ خاصة عن طريق تقديم المساعدة التقنية. وأخيرا، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي بوضع برامج تستهدف السلطة المحلية .

وأخيرا، فإن الأساس المنطقي للانخراط في شراكات استراتيجية مع المؤسسات الدولية يفسر بكون أن استراتيجيات التنمية المستدامة التي أعدتها البلدان النامية يمكن أن تتعرض للخطر بدرجة كبيرة من جراء السياسات والمؤسسات الخارجية (مثل السياسات المتعلقة بالتجارة والاستثمار) التي

لمدة سبعة أشهر، تلاها استفتاء صوتت فيه الأغلبية لصالح هذه الأداءات. حيث يتحمل المستخدمون حصة تختلف حسب الوقت من اليوم والاتجاه (الوارد أو الصادر)، مما أدى إلى انخفاض حركة المرور بنسبة 20٪ في المدينة وحولها¹²⁴ وستتم معالجة هذه الأدوات المحددة لاحقا في الفصل التالي. وإجمالا، فإن الفوائد المرتبطة بالإطار البيئي العالمي تشمل إدارة أفضل للموارد الطبيعية والحوافز البيئية من خلال فرض الضرائب على «الأضرار البيئية» مثل التلوث بدلا من السلع والخدمات، مما يساهم في نفس الوقت في تدعيم الموارد المالية للبلدية و تحقيق إستقلاليتها.

ويحدّد التعاون فيما بين البلديات إطارا للسلطات المحلية يهدف إلى تمكين البلديات وشركائها الطبيعيين من تجميع الموارد اللازمة لتنفيذ بعض الخدمات العامة. وتتوفّر عدة أطر مشتركة بين البلديات، من إنشاء هيكل غير رسمي للحوار وتبادل الخبرات إلى تعاون محدّد قانونا بشأن تطوير المشاريع وتشغيلها. وتعتبر حالتنا صفاقس الكبرى وتونس الكبرى مثالين على التعاون المتقدم. ولا يستفيد التعاون فيما بين البلديات من الإجراءات الإدارية الأكثر نجاعة فحسب، بل يمكن أن يتجنب بشكل أساسي أحد أكبر المخاطر المرتبطة باللامركزية وتفويض المسؤوليات: ففي الواقع، قد تفتقر البلديات إلى القدرات المالية والبشرية والتقنية لتشغيل أو رصد خدمات معينة مثل تحديث البنية التحتية لمعالجة النفايات الصلبة ونقلها. وحيثما تكون البلديات صغيرة ، فإن الضغط المالي يصبح أكبر، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف. بيد أن التعاون بين البلديات يساعد على التغلب على هذه المسألة ويوسّع نطاق عمل الهياكل المحلية¹²⁵.

وعلى الرغم من أنه ينبغي للبلديات، كما ذكر سابقا في هذا الدليل، أن تصبح أقل اعتمادا ماليا على السلطة المركزية لتنفيذ الاستراتيجيات الأساسية للتنمية المحلية ، فإن العبء المالي لبعض الإجراءات يمكن أن يكون حادا بشكل خاص.

CILG, Le Centre International de Développement pour la Gouvernance. 126
Locale Innovante (n.d.). PROFIL DE LA
STRUCTURE. متاح على: http://www.cilg-international.org/Fr/profil-de-la-structure_11_31

127. نفس المرجع.

128. مادسييتيز (التاريخ غير محدّد). مدينتنا. متاح على: <http://www.medicities.org/-/projects-madinatouna>

124. ج. الياسون (2014). رسوم الاكتظاظ لستوكهولم: لمحة عامة، مركز دراسات النقل ستوكهولم. متاح على: <http://www.transportportal.se/swope/cts2014-7.pdf>

125. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2012). تعزيز التعاون بين البلديات لتوفير المياه و الصرف الصحي. متاح على: https://www.oecd.org/env/outreach/UKR/201MC_intern/20exp.pdf

كثيرا ما تكون للبلديات فيها دور ضئيل. ويمكن لوكالات التنمية أن تساعد من خلال إيصال هذه الثغرات الأمنية إلى المتدخلين الدوليين، بما في ذلك القطاع الخاص.

ومع تعدد برامج واستراتيجيات التنمية المستدامة، فإن رصد المؤشرات وإحراز التقدم أمر حاسم لتقييم فعالية السياسات الحالية والحفاظ على التعاون الوثيق بين المتدخلين الرئيسيين. وتشمل طرق الحصول على المعلومات اللازمة لمثل هذا الرصد والاستعراض ما يلي:

- المشاركة في برامج الرصد: ويشمل هذا إشراك السلطات المحليّة في البرامج المحليّة والوطنية والدولية، على سبيل المثال، رصد نوعية الهواء / المياه، والانبعاثات والنفايات المنتجة، وأداء الخدمات البيئية؛

- الإبلاغ عن حالة البيئة المحليّة : يمكن للسلطات المحليّة أن تصدر تقارير محلية عند الضرورة لتكييف شكل التقارير البيئية الوطنية. وسيكون نشر المعلومات أمرا هاما من أجل استمرار العمليات التشاورية والتشاركية. ويمكن إجراء التقارير بشكل خاص بالتعاون مع الجهات الفاعلة الرئيسية مثل والمنظمات غير الحكومية البيئية والشركاء الدوليين؛

- وضع مؤشرات محلية للاستدامة للظروف والمشاكل المحليّة : على الرغم من أن العمل الوطني والدولي بشأن مؤشرات الاستدامة وفير، فقد يكون من الملائم للسلطات المحليّة أن تكيّف / تطوّر بعض الأفكار والمناهج، وأن تكيّف مع اختيار وتعريف ووزن مختلف المؤشرات وذلك لتعكس أفضل الظروف المحليّة وأهميتها للمجتمع المحلي.

إضافة إلى ذلك، يمكن لحمات التوعية والتدريب المتخصص لتوعية الموظفين الحكوميين والشركات الخاصة والمواطنين بممارسات التنمية المستدامة أن تعود بفوائد كبيرة على البلديات. ويمكن للسلطات المحليّة أن تتشاور مع المؤسسات التعليمية بشأن توفير المحاضرات أو الدورات التدريبية المناسبة في ميادين البيئة والتنمية المستدامة للمجتمع المحلي. وكما تشير التجارب من الشيلي، فإن هذا قد يكون عنصرا هاما في استراتيجية بيئية محلية.

إلى جانب تجميع المعلومات البيئية على النحو المبين أعلاه، يمكن للسلطات المحليّة أن تتابع العديد من الخيارات لإتاحتها

على نطاق واسع - مثلا عن طريق استخدام مرافق المكتبة العامة الخاصة بها (أو التسجيل عبر الإنترنت) ومراكز إعلام المواطنين ومجموعات المجتمع المحلي ومحطات الإذاعة المحليّة أو بنشرها في تقاريرها السنوية والصحف والمجلات المحليّة . ويمكن للسلطات المحليّة أيضا أن تنشئ مكاتب معلومات بيئية لمناطقها، إما مركزيا أو من خلال خدماتها المكتبية العامة وتستفيد من شبكات المواطنين. وأخيرا، يشكّل استخدام حملات التوعية والتعزيز خيارا فعالا للغاية ومنخفض التكلفة من أجل التشجيع على عدم اللجوء إلى الأنشطة المكثفة لثاني أكسيد الكربون أو أنماط الاستهلاك و التشجيع على اتخاذ قرارات ايجابية من الناحية البيئية بشكل خاص مما يمكّن من تغيير السلوك فيما يتعلق بأنماط الإستهلاك. هناك نوع معيّن من الدعم وهو تعيين الخيار الافتراضي باعتباره الخيار الأكثر تفضيلا من قبل الجهة التنظيمية.

و أخيرا، يلعب وضع الأهداف دورا محوريا في تيسير مسار إعداد السياسات. وقد يشمل ذلك هدفا استراتيجيا مثل «المدينة الخضراء» أو هدف قطاعي مثل «مدينة الأحفوري الحرة» أو حتى أكثر تحديدا «100٪ من الطاقة المتجددة».

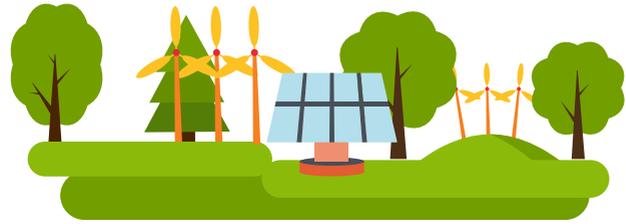
إن وضع هدف طموح وطويل الأجل للطاقة المتجددة يدلّ على الالتزام السياسي، ويمكن أن يوفر لكل من المتدخلين والسكان ككل رؤية أوضح للرؤية طويلة الأجل للمنطقة. وهو يحفز التغيير بتوفير حوكمة أخرى. إن تحديد هدف ملموس له عدد من المزايا الإضافية¹²⁹: يمكن أن يساعد على إشراك مجموعة واسعة من المتدخلين؛ فإنه يمكن ضمان نشر أكثر كفاءة للموارد التقنية والإدارية على حدّ سواء، والحدّ من مخاطر الازدواجية وأهداف السياسات المتنافسة؛ فإنه يمكن أن تساعد في إعطاء المتدخلين الرئيسيين (مثل شركات المرافق أو المستثمرين من القطاع الخاص) الثقة اللازمة لإجراء استثمارات كبيرة. وإلى جانب زيادة ثقة المستثمرين، فإن وضع أهداف طموحة يمكن أن يساعد أيضا في اجتذاب المستثمرين المحليين والدوليين، مما يسهل تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

129. ت. كوتور و. إ. ليدريتر (2014). دليل السياسات: كيفية اكتساب 100 ٪ من الطاقة المتجددة. مجلس المستقبل العالمي. متاح على: <https://www.worldfuturecouncil.org/how-to-achieve-100-renewable-energy>

2.5 توصيات السياسات القطاعية

على أساس الدور المستعرض للبلديات الذي تمّ تسليط الضوء عليه أعلاه، يُفترض اتخاذ تدابير ملموسة تستهدف على وجه التحديد القضايا الحرجة الخاصة بتقديم الخدمات العامة. ومن المتوقع أن تشهد تونس مزيدا من النمو الحضري الذي يغذيه التغيّر الديموغرافي، لكن الجهود الرامية إلى بناء مدن مستدامة تعوقها تحديات متزايدة في مجالات مثل توفير الطاقة وتوفير المياه والمرافق الصحية والتصرف في النفايات والبنية الأساسية للنقل والخدمات فضلا عن الزراعة.

1.2.5 الطاقة



ان الفوائد المحتملة لتوسيع إنتاج الطاقة الشمسية من المنشآت التابعة للبلدية من خلال تركيب الألواح الشمسية الكهروضوئية على السطوح كبيرة بالنظر إلى متوسط 3000 ساعة من أشعة الشمس المباشرة¹³⁰ سنويا في الأراضي التونسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المنشآت الكهروضوئية هي الأكثر جاذبية ويرجع ذلك إلى حقيقة أن ساعات التعرض للطاقة الشمسية تميل إلى التزامن مع استهلاك أكثر للكهرباء لأنظمة تكييف الهواء، مما يجعل توليد الكهرباء للمنشآت الكهروضوئية يتطابق مع ذروة الطلب في فصل الصيف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المنشآت الكهروضوئية على السطوح على المنشآت التابعة للبلدية ستكون بتكلفة منخفضة نسبيا. ولن يكون هناك حاجة لتذكر لتخزين البطارية، في حين أن الكمية الزائدة من الكهرباء المنتجة التي لا يستوفيهما الطلب يمكن بيعها إلى الشبكة، مما يجعل هذا التدبير متاحا بسهولة للبلديات في المدى القصير.

ان تحقيق التغطية الكاملة لإنارة الشوارع الحضرية باستخدام تكنولوجيا الإضاءة الموفرة للطاقة متاح بالتساوي للعديد من السلطات المحليّة . يمكن للبلديات زيادة فعالية نظام الإنارة العامة بمقدار فاعلية يصل إلى 4¹³¹ عن طريق استبدال المصابيح ذات الإضاءة المرتفعة من بخار الزئبق ذات الضغط العالي (التي تستخدم على نطاق واسع في تونس حتى يومنا هذا) بمصابيح أكثر كفاءة مثل مصابيح الثنائيات الباعثة للضوء (LED) ومصابيح بخار الصوديوم. أصبحت تقنية ليد (LED) الآن تقنية متطورة مع إمكانيات كبيرة لتوفير الطاقة. مصابيح ليد تعمل لمدة متوسطة 10 ساعات في اليوم، و لها ديمومة تصل إلى 13 عاما كما أنّها توفر طيفا لطيفا من الضوء¹³². ديمومة و نجاعة هذه التقنية تختلفان حسب نوعية الأنبوب وكيفية تصميمه والبيئة التي يشغل فيها ، فضلا عن عوامل أخرى. ومع ذلك، وبالنظر إلى الحصة الكبيرة من التكاليف المتصلة بالإضاءة العامة في معظم نفقات البلديات، فإن اعتماد تكنولوجيا جديدة تتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة ينبغي أن يشكل شاغلا رئيسيا لصناع القرار المحليين.

وعلى المدى الطويل، يمكن أن يؤدي تقييم الإمكانيات التي تمنحها الطاقة المتجددة المحليّة ، التي تؤدي إلى صياغة استراتيجية تتلائم مع طريقة إستغلال الطاقة في كل منطقة كما يمكن تحقيق تقدم واضح في مجال التنمية المحليّة المستدامة. ومن شأن هذه المقاربة أن تعتمد إنطلاقا من القانون الجديد للسلطات المحليّة . ويمكن للسلطات المحليّة أن تضع استراتيجيات محليّة للطاقة، على غرار الاستراتيجيات التي تدعمها «كومونا إنرجيكا» الشيلية، لتشجيع نشر التكنولوجيا المتجددة. وعلاوة على ذلك، من شأن هذه المبادرات أن تخلق مزيدا من التماسك والوضوح للمستثمرين من القطاع الخاص ومختلف منظمات المجتمع المدني ومؤسسات التمويل الدولية على السواء للمشاركة في العملية، وينبغي تشجيع القطاع الخاص ومشاركة المواطنين

131. CES-MED (2016). Tunisia : Commune de Sfax - plan d'action en faveur de l'énergie durable (PAED) (de l'union européenne). متاح على: http://www.ces-med.eu/sites/default/files/CESMED/20-70Sfax/20SEAP_Final_vr.pdf

132. المكتب الصحفي للتكنولوجيا جوليات (2009). مصابيح الثنائيات الباعثة للضوء (LED). متاح على: http://www.joliet-ledstreetlight.com/led_masthead_light.html

130. م. مستيري (2017). Le soleil de Kébili, courtisé par l'Europe et négligé. par la STEG <https://nawaat.org/portail/2017/09/20/tunur-le-soleil-de-kebili-courtise-par-l-europe-et-neglige-par-la-steg>

المستوى المحلي وفيما بين البلديات، فضلا عن تطوير نظم إدارة معلومات حول المياه.

ومع المصادقة على مجلة الجماعات المحليّة في المستقبل، يمكن للبلديات أن تستهدف أنواعا معينة من أنماط الاستهلاك من خلال المساعدة المالية وغير المالية المحليّة لاعتماد سخّانات المياه بالطاقة الشمسية (في إطار برنامج بروسول الوطني) ولتركيبة و / أو إعادة تأهيل المياه مثل عدادات المياه السكنية الحديثة التي يمكن أن تساعد السكان على تحديد تسرّب المياه بأكثر نجاعة. وعلى الرغم من أن العد وحده لا يقلل من استخدام المياه، فإن تجارب مثل تجربة جوهانسبرغ تشير إلى أنه من الضروري تحديد استخدام المياه حسب نوع النشاط وتحديد التسريبات والمشاكل التشغيلية الأخرى.

وعلى غرار جوهانسبرغ، يمكن للبلديات، بموجب المجلة المستقبلية، أن تتعاون مع الخواص الذين يتولون إدارة البنية التحتية للمياه التابعة للبلديات لتعهد لهم مراقبة و إستغلال وصيانة هذه التجهيزات، مما يخلق إمكانيات لتحقيق إقتصاد في المياه بأكثر نجاعة. وكما يبين تحليل جوهانسبرغ للمياه، فإن التدابير الملموسة التي يمكن للحكومات المحليّة اتخاذها لتحسين إدارة المياه (حتى في المدى القصير) تشمل استبدال أنابيب المياه والتحكم في الضغط على إستعمال الماء والكشف عن التسرب وإصلاحه ورصد الأبراج والخزانات. وفي السياق التونسي، يمكن أن تقوم «مجمّعات التنمية الزراعية» بدور في هذا النوع من الإطار، وتشكّل هيئة استشارية يمنح لها شكل من أشكال الرقابة على المتعاقدين من القطاع الخاص.

على السواء، لأن ذلك يمكن أن يساعد في تشكيل نماذج مفيدة اقتصاديا محليًا وإعطاء قيمة للمؤسسات الخاصة. وتتسم حالة «كومونا إنرجيتيكا» بأهميّة خاصة في هذا الصدد لأنها تعرض قيمة النماذج التعاونية ومنابر التمويل الجماعي لتشجيع الديمقراطية الشعبية وإيجاد طرق بديلة لتمويل المشاريع. وبشكل ملموس، يمكن لهذا النهج أن يدعم إجراءات أخرى مثل تحديث توفير خدمات المعلومات المتاحة للأفراد لتركيبة الألواح الكهروضوئية السكنية، فضلا عن إبرام شراكات مع مالكي التركيبات الشمسية الخاصة لمرافقة جدول أعمال البلدية من خلال تقديم الدعم للخدمات السكنية الكهروضوئية. فعلى سبيل المثال، يمكن للمبادرات البلدية التي تدعم المنشآت الكهروضوئية على السطوح أن تبني على أوجه التعاون التي سبق إنشاؤها في إطار البرامج الوطنية مثل برنامج بروسول PROSOL (الذي يستهدف على وجه التحديد سخّانات المياه الشمسية) من أجل توطيد نماذج التعاون التي تشمل الجهات الفاعلة المؤسسية مثل الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركاء الدوليين والمؤسسات.

2.2.5 المياه



وعلى الرغم من أن الخدمات في قطاع المياه هي أساسا مسؤولية الوكالات الوطنية (الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والديوان الوطني للتطهير)، توجد العديد من إمكانيات التصرف في الحاجيات لخلق أنماط استهلاك أكثر استدامة.

الإدارة المتكاملة للمياه هي مقارنة شامل التي تعتبر الماء ثروة نادرة تخضع إلى إستعمالات مختلفة ومتنافسة ومترابطة مع النظم الأخرى. ومن خلال هذا المقاربة، يتمّ التعامل مع المياه كثروة اقتصادية واجتماعية وبيئية، في حين ينبغي تحليل السياسات والخيارات التي تواجه إدارة موارد المياه في إطار متكامل. ويمكن أن يشمل تطبيق مبادئ إدارة المياه المتكاملة وضع خطط للتصرف في الموارد المائية على

3.2.5 النفايات



الكثافة السكانية العالية الممنوحة للقدرات الإدارية والمالية اللازمة لتصميم هذه البرامج ورصد النتائج.

ومقارنة بالقطاعات الأخرى، فإن مشاركة القطاع الخاص في إدارة النفايات في تونس واضحة بالفعل. وفي الواقع، تمّ تحديد حوالي 998 شركة تعمل في هذا القطاع¹³⁴. غير أن مشاركة القطاع الخاص في إدارة النفايات لم تسفر فعليا عن تثمين النفايات الصلبة على الرغم من الإمكانيات الكبيرة للغاز الحيوي¹³⁵. وهذا إلى حدّ ما نتيجة غير مقصودة لنظام الحوافز المعمول به، حيث تعتمد إيرادات المتعاقدين من القطاع الخاص إلى حدّ كبير على كمية النفايات المعالجة، وليس على أساس إعادة التقييم أو التخفيض. وتزداد هذه المشكلة تعمّقا بسبب التأخر في صناعة رسكلة النفايات في تونس. وبموجب قانون الجماعات المحليّة، ستستفيد البلديات من الصلاحيات الإضافية لإيجاد استراتيجيات جديدة مفيدة للطرفين مع المقاولين والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن المخططين الإقليميين والوطنيين من أجل تطوير بدائل لتثمين النفايات. هذا هو الحال في سيول، في كوريا الجنوبية، التي أصبحت في السنوات الأخيرة رائدة في جميع أنحاء العالم فيما يتعلق برسكلة النفايات والتسميد مما أدى إلى تداعيات إيجابية في القطاع الزراعي على وجه الخصوص. وعقب اعتماد تدابير حظر النفايات العضوية من مصبات النفايات في سنة 2005، واشتراط الفصل بين المصادر، وضع رسم نفايات قائم على الحجم التي يتمّ بموجبها إصدار فواتير للأسر مقابل النفايات المقاسة التي تولدها. وبالتوازي مع ذلك، دعمت المنظمات غير الحكومية والمزارعين بشكل مشترك ممارسات ترويج الأسمدة، في حين خصصت الأموال العامة لتوسيع وتحديث مرافق المعالجة. ونتيجة لذلك، تمّ رسكلة 100% من النفايات الغذائية في سيول في عام 2012.¹³⁶

134. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (2014). الاقتصاد الأخضر في تونس: أداة تنفيذ الاستراتيجية الجديدة للتنمية المستدامة (2014-2020). متاح على: https://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/SROs/NA/AHEGM-ISDGE/egm_ge-_tunisia_eng.pdf

135. م. مستيري (2016). Valorisation des déchets : vers un nouveau départ. متاح على: <https://nawaat.org/portail/2016/12/14/valorisation-des-dechets-vers-un-nouveau-depart>

136. مجموعة البنك العالمي (2016). التمويل المستدام و نماذج سياسة التسميد البلدي، وثيقة المعرفة لسلسلة التنمية الحضرية رقم 24 ص 42. متاح على: <http://www.waste.ccacoalition.org/document/sustainable-financing-and-policy-models-municipal-composting>

إن نقل النفايات الصلبة وتحويلها وإعادة استخدامها يقع تحت مسؤولية وكالة التصرف في النفايات والمخططين الوطنيين، لكن السلطات البلدية لا تزال تتحمّل معظم التكاليف المرتبطة بإدارة النفايات الصلبة¹³³. كما سبق ذكره في القسم 2، واجهت البلديات عدة مشاكل في هذا القطاع منذ تغيّر النظام، ويرجع ذلك أساسا إلى قيود الميزانية. غير أن الكفاءات الجديدة ومكاسب الاستقلالية المالية الناجمة عن إصلاح اللامركزية في المستقبل القريب ستسمح بإجراء العديد من التغييرات الجوهرية. والواقع أن السلطات المحليّة لديها عدة خيارات لتحسين كفاءة وفعالية تكلفة جمع ونقل النفايات إلى مراكز النقل، وهو من شأنه أن يحسّن إلى حدّ كبير نوعية الحياة في الأماكن العامة فيما يتعلق بتعزيز نوعية خدمات جمع النفايات.

تحسين الخطط القائمة لجمع النفايات الصلبة ونقلها يمكن أن يتمّ عبر إعداد قاعدة بيانات جغرافية باستخدام نظام المعلومات الجغرافية من الخرائط وبيانات الخدمات البلدية والإحصائية وتتبع نظام تحديد المواقع وصور الأقمار الصناعية والرصد والعمل الميداني والبيانات. كما تمّ تنفيذ ذلك في بلدية إربد الكبرى في الأردن (انظر الفصل 4.3). وستركز البيانات المعنية على خصائص إجراءات جمع النفايات، مع الرصد المستهدف لأوقات البدء وعدد العمال وخط سير الرحلة وإحداثيات نقاط التجميع وحالة النفايات في الموقع وحالة الحاويات ووقت الوصول إلى محطة النقل وكمية النفايات المجمعة وكمية الطاقة المستهلكة. ثمّ تترجم هذه المجموعة من البيانات إلى إنتاج سيناريوهات تقنية مثل موقع الحاويات والمسافة النسبية بينها. ويتسمّ هذا النوع من الأدوات بأهمية خاصة بالنسبة للبلديات ذات

133. ا. قلال، م. سراجي و م. زعيري (2016). استخدام الوسائل القائمة على نظام المعلومات الجغرافية لتحسين جمع و نقل النفايات الصلبة: دراسة حالة مدينة صفاقس، تونس. مجلة الهندسة، مجلد 2016. متاح على: <http://dx.doi.org/10.1155/2016/4596849>

وبشكل ملموس، فإن وضع أو دعم وضع حاويات تحت الأرض وشبه تحت الأرض لتوفير مساحة والمزيد من سعة النفايات من شأنه أن يساعد البلديات على تقليل تكلفة التحصيل، مع التقليل من التلوث الذي يهدد الجمالية. كما أن ارتفاع كميات النفايات، وزيادة متطلبات النظافة والراحة، فضلا عن الاعتبارات البيئية، تفرض متطلبات إضافية على نظام إدارة النفايات التي تكون مخططات الإدارة التقليدية إما غير قادرة على الوفاء بها أو غير راغبة في احترامها بسبب زيادة تكاليف التشغيل. ويمكن أن يوفر استخدام المساحة تحت الأرضية الإطار اللازم لتطوير البنية التحتية القادرة على معالجة أوجه القصور في مخططات إدارة النفايات القائمة بطريقة أكثر كفاءة.

يمكن للبلديات أيضا أن تستفيد من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي تنشر على نطاق واسع (أبرزها الهواتف الذكية) لتشجيع المواطنين على المساعدة في تحسين تقديم الخدمات من خلال تحديد احتياجاتهم وإيجاد آليات لردود الفعل والتقارير. وفي إطار هذا النوع من العمل، يكون للمواطنين دور أكثر نشاطا في إدارة أحياءهم الخاصة والتعاون مع الهياكل المحلية لتحسين الخدمات العامة. كما يمكن للبلديات، على سبيل المثال، أن تنشر بيانات ذات صلة من أجل إنشاء تطبيقات تهدف إلى تحسين نوعية حياة المواطنين، مثل الإبلاغ عن الحاجة إلى خدمات جمع النفايات في نقطة معينة وفي وقت معين، وبفضلها يمكن للمتدخلين في مجال جمع النفايات أن يستوعبوا طرقهم استنادا إلى هذه المعلومات. وقد سجلت بالفعل هذه المبادرات في بعض المناطق. على سبيل المثال، قامت بلدية قرمبالية، ولاية نابل، بتطبيقات على الهاتف الجوال متاحة للمواطنين لتنبيه السلطات البلدية ببعض الممارسات. وحدثت تجارب مماثلة أخرى في القصرين وجربة. إضافة لذلك، ازداد أيضا عدد التطبيقات في الهواتف الجوال التي تشجع الجهود التطوعية لجمع النفايات من المواطنين في السنوات الأخيرة. ولذلك ينبغي للبلديات أن تبني على هذه المبادرات، وأن تعمل أيضا بصورة جماعية من أجل تعزيز تناسقها وتجنب التداخل وعدم النجاعة.

وأخيرا، وكما يظهر مثال بلدية إربد الكبرى في الأردن وتعاونها مع بلدية فيبورغ في الدنمارك، هناك تجارب واسعة والعديد من نماذج الأعمال في جميع أنحاء العالم التي يمكن إغتمادها. وبالتالي، فإن التعاون الدولي لتبادل الخبرات حول السياسات والتخطيط يمكن أن يعزز ويحسن إدارة النفايات البيئية في تونس.

4.2.5 التعمير و البنية التحتية

يمكن للسلطات المحلية أن تساهم في ضمان الاستدامة وذلك من خلال بناء مساكن جديدة وترميم المساكن القديمة. ويجب أن يتم ذلك مع مراعاة العوامل البيئية أثناء اختيار الموقع، فضلا عن التخطيط وتضمّ الإمكانات المتاحة للبلديات تفعيل مستويات عالية من نجاعة استخدام الطاقة في المباني، وتوفير مرافق للرسكلة وغيرها من الأنشطة الصديقة للبيئة في العقارات، بالإضافة إلى إشراك المالكين في إدارة وصيانة منازلهم ويمكن للهياكل المحلية أيضا أن تعتمد تدابير للحدّ من استخدام الطاقة المخصصة للمرافق البلدية.

يمكن للمدن أن تتخذ إجراءات تهدف إلى التقليل من استهلاك الطاقة فيما يتعلق خاصة بالمباني التابعة للبلديات وذلك من خلال تطبيق سياسات تلزم الهياكل الحكومية بتخفيض استخدام الطاقة بنسبة مئوية محدّدة على مدى فترة زمنية معينة أو عبر إلزامها بأن تستجيب البناءات الجديدة لمقتضيات النجاعة في مجال الطاقة.

وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة في السنوات الأخيرة عدة برامج وطنية تهدف إلى تطوير الاقتصاد في الطاقة وترشيد استخدامها على الصعيدين السكني والتجاري على حدّ سواء (كما هو مبين في الفصل 2) يمكن للهياكل المحلية، بالاعتماد على القوانين الخاصة بالسلطة المحلية، أن تلعب دورا أكبر في تحقيق الأهداف الوطنية الطموحة للحدّ من انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع البناء، وذلك من خلال إنشاء مراكز معلومات محلية تهتمّ ببرامج مثل برومو-إيسول (العزل الحراري) ودعم تفعيلها عبر تقديم المساعدات التقنية والمالية، و بالإضافة إلى خفض استهلاك الوقود وزيادة أمن الطاقة، يمكن أن

يمكن للسلطات المحلية أن تؤثر بشكل كبير على نوعية الحياة في المواقع الحضرية الداخلية وبمقدورها حماية المناطق التاريخية من خلال تطوير مبادرات مبتكرة لإدارة حركة المرور، والحد من الازدحام في المناطق السكنية، مع تحسين تدفق حركة المرور على الطرق الرئيسية في المدن.

ويستند هذا النهج على أسس منطقية تنص على إمكانية تحقيق كفاءة هامة في مجالي الطاقة والنقل من خلال تصاميم حضرية توفّر فيها وسائل النقل الجماعي إمكانية الوصول السريع إلى أماكن النشاط الحضري المختلفة (سكن ومقرات العمل ومنشآت التعليم والترفيه والخدمات الصحية). وبشكل أكثر تحديداً، فإن استخدام التكنولوجيات الحديثة والبرمجيات لمراقبة حركة المرور متاح حتى للبلديات الصغيرة، لأن هذه الأدوات عموماً لا تتطلب أي تطويرات باهضة للبنية التحتية. يمكن لهذه الأنظمة أن تدمج في أن واحد إدارة أنظمة إشارات المرور وأجهزة الكشف عن حركة المرور ومواقف السيارات من أجل التقليل إلى أدنى حد من أوجه القصور والازدحام بوجه عام.

يمكن للسلطات المحلية أيضاً أن تشجع اعتماد وسائل النقل الصديقة للبيئة عن طريق توفير مرافق أكثر أمناً، مثل ممّرات الدراجات ومواقف الدراجات الهوائية الآمنة للركاب ومناطق و جسور المترجلين وعند الاقتضاء أنفاق للمترجلين وراكبي الدراجات. ومن شأن ممّرات الطريق المخصصة للدراجات أن توفّر مزيداً من السلامة والراحة على الطريق لمستخدمي وسائل النقل غير المزودة بمحركات، مما يؤدي لزيادة الإقبال على استخدامها من قبل سكان المدن.

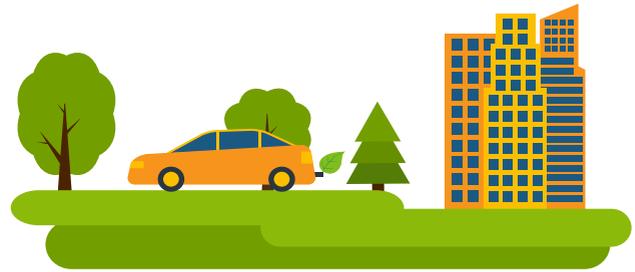
وأخيراً، يمكن للسلط المحلية أن تتخذ إجراءات لتحسين وسائل النقل العمومي وتعزيزها. تترجم الزيادة النسبية لعدد رحلات قطاع النقل العمومي مقارنة بالقطاع الخاص إلى تخفيضات في استهلاك الطاقة، والى وسيلة للحدّ من الازدحام، والسيطرة على مستويات التلوث. ويمكن دعم تحسين وسائل النقل العام وتعزيزها من خلال الوسائل التالية :

- زيادة توضيح طرقات السفر وأوقاته أمر بالغ الأهمية لإنشاء خدمات نقل آمنة و ناجعة. ويمكن القيام بذلك

تولد كفاءة استخدام الطاقة أثارا إيجابية. فعلى سبيل المثال، سيؤدي تحسين عزل المباني إلى تقليل الانبعاثات، والحماية من درجات الحرارة القصوى، مع تخفيض تكاليف التبريد التي تزداد مع ارتفاع درجات الحرارة.

وتؤدي حملات التوعية والاعلام والتوعية أيضا دورا هاما في التأثير على السلوكيات المستقبلية بالإضافة الى تيسير خيارات الهياكل الأساسية المستدامة. وتؤثر سياسات التخطيط العمراني وإعادة بناء المباني تأثيرا مباشرا جدا على حياة الناس بل ويمكن أن تكون مثيرة للجدل أحيانا، وينبغي توفير معلومات أفضل للأسر عن الأسباب الكامنة وراء القرارات السياسية وعن البدائل المتاحة. إن الفهم الأفضل للتحديات المقبلة هو شرط مسبق للقبول العام للحلول المقترحة. ويمكن ضمان مشاركة عامة أكبر في التخطيط الحضري عن طريق اللجوء إلى أدوات تشاركية، وهي المشاورات المفتوحة والدراسات الاستقصائية وتمثيل الجهات المعنية في عمليات اتخاذ القرارات. وينبغي إبلاغ المؤسسات المحلية الرئيسية والشركاء الاجتماعيين القطاعيين للتشاور بشأن وضع وتطبيق ورصد سياسة الهياكل الأساسية والتدابير ذات الصلة.

5.2.5 النقل



بغية جعل الأماكن الحضرية أقرب من العموم، وبغية خلق مدن أكثر ملائمة للعيش، يحتاج صانعو القرار بشكل عاجل إلى تغيير اتجاه تنمية النقل الحضري نحو مستقبل أكثر استدامة. ويتطلب إنشاء نظام نقل حضري مستدام نهجا شاملا ومتكاملا لرسم السياسات واتخاذ القرار، بهدف إقامة نظم نقل ميسورة التكلفة وقابلة للاستمرار اقتصاديا وموجهة لخدمة الناس ومراعية للبيئة.

على وجه الخصوص من خلال الملصقات والشاشات التي تعرض معلومات الخدمة في الوقت الفعلي لوسائل النقل العمومي، بما في ذلك التغييرات غير المخطط لها في الخدمة والتأخيرات الكبيرة وإغلاق المحطات فضلا عن التغييرات المزمعة في الخدمة ومتابعة مسار الاعمال .

• يجب أن يكون احترام وقت الوصول وزيادة تواتر الحافلات، التي كانت ولازالت تشكل مصدر قلق رئيسي لسكان العديد من المدن (وخاصة في ضواحي تونس)¹³⁷ خطوة أساسية نحو النجاح في وضع مقاربة لإدارة النقل العمومي من خلال التعامل مع مزودي الخدمات لتوفير الطرق المناسبة وتحرير المخالفات، وذلك عبر دعم توفير خدمة الركن والركوب وبالإضافة إلى مرافق تبادل مع ربط أنظمة النقل العام بمناطق وقوف السيارات خارج المدينة. ويمكن للسلطات المحلية أيضا أن تدعم وسائل النقل العام عن طريق استخدام الأراضي وغيرها من السياسات التي تحفز الركاب على استخدام الحافلات والابتعاد عن ركن سياراتهم بمواقف السيارات طوال اليوم في مراكز المدينة حيث توفر وسائل النقل العمومي بديلا كافيا لاستخدام السيارات.

ويمكن من بين أمور أخرى، تحقيق هذه الغاية من خلال تهيئة ممرات جانبية. ويمكن معالجة مشاكل الازدحام عن طريق إنشاء طرق خاصة على الطرق الحالية، حيث تقتصر حركة المرور في الممرات المحددة على نوع واحد من العربات (مثل الحافلات والشاحنات وما إلى ذلك) بهدف زيادة السرعة والموثوقية.

• الاستفادة القصوى من التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات لتسهيل معاملات المستخدمين (مثل إعادة شحن البطاقة الشهرية عبر الإنترنت) ولإبقائهم على علم بالتغيرات في الوقت الحقيقي لوصول ومغادرة المترو / الحافلات / الترام / الخ. وقد زاد عدد الأشخاص الذين لديهم أجهزة محمولة موصولة بالشبكة اللاسلكية بقدر هائل في العقد الماضي¹³⁸. ترافق هذا التوجّه السائد توقّعات عامة متزايدة مفادها أنه من المفروض ان يكون

137. م. ولها (2014). A quand un transport public tunisien digne de ce nom. نواة، [عبر الانترنت]. متاح على: [https://nawaat.org/portail/2014/07/30/a-](https://nawaat.org/portail/2014/07/30/a-quand-un-transport-public-tunisien-digne-de-ce-nom/)
138. ا. ستيبانوفا (2011). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في «الربيع العربي». مذكرة سياسة بونارس اوراسيا رقم 159.

الحصول على جل المعلومات التي تهتم وسائل النقل على شبكة الإنترنت ممكنا لاسلكيا. إضافة إلى ذلك، توفر نظم المعلومات التي تستخدم تكنولوجيات الهواتف الذكية خيارا فريدا لنشر المعلومات بالنسبة للسلطات المختصة، لأن العديد من التونسيين يحملون بالفعل هواتف ذكية، مما يجعل إجراء تحسينات كبيرة ومكلفة أمرا غير ضروري. و تتوفر ثلاثة أنظمة لتقديم المعلومة بطريقة حينية هي :

■ تطبيقات وصول نظم المعلومات على الهاتف

■ الرسائل النصية التفاعلية

■ نظم وصول المعلومات

■ الشفرات المصفوفة¹³⁹

وهناك نوع آخر من التدابير التي اكتسبت أهمية مؤخرا تتعلق باستخدام تقنية تقاسم الركوب (من خلال إطار P2P أو B2C على حدّ السواء) باعتبارها مكملًا للنقل العمومي و تساهم في الإقتصاد في الطاقة¹⁴⁰. وفي هذا السياق، يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص، إذا ما نفذت بشكل جيد، أن تحقق أقصى قدر من الفوائد من خدمات تقاسم الركوب، ومن خلال وضع قواعد واضحة لتفعيل واستغلال هذه الخدمات، بما في ذلك التراخيص وشفافية التكاليف، يمكن للسلطة المحلية أن تقلّل من ازدحام الطرق وتلوث الهواء وملكية السيارات الخاصة و كافة التكاليف المرتبطة بها. ومن حيث التدابير الملموسة، يمكن للمدن أن تخصص أماكن لوقوف السيارات المشتركة، خاصة بالقرب من مرافق النقل العمومي. ويمكن أن تشمل هذه التدابير توفير مواقف للسيارات في الشوارع، وإعفاءات من الحدود الزمنية لركن السيارات، تخصيص مناطق وقوف للسيارات المشتركة، ومواقف سيارات مجانية أو مخفضة التكلفة¹⁴¹. وقد تنطبق هذه الأنواع من التدابير أيضا على «سيارات الأجرة الجماعية»

139. دائرة مدينة نيويورك لتخطيط المدن (2008). أفضل ممارسات مدن العالم: الابتكارات في مجال النقل. ص 65. متاح على: https://www1.nyc.gov/assets/planning/download/pdf/plans/transportation/world_cities_full.pdf

140. سن. مينامي، (2017). خدمات تقاسم الركوب في سياسة النقل للحكومات المحلية. في: جريزا كولوكيوم، باريس.

141. سن. شاهين، ا. كوهين و م. اليوت (2011). سياسة تقاسم الركوب و ركن السيارات: مراجعة ممارسات أمريكا الشمالية و سان فرانسيسكو، خليج كاليفورنيا- دراسة حالة، سجل بحوث النقل. مجلة مجلس بحوث النقل، 2187.

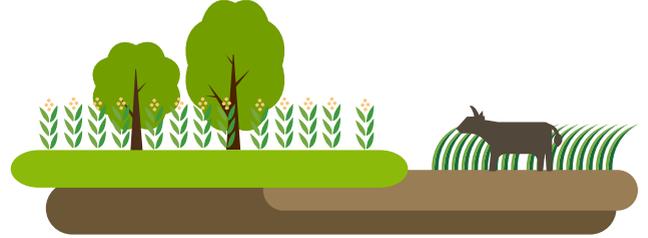
لريّ المحاصيل: بما معناه اعتماد قنوات الريّ تحت الأرض بالإضافة إلى استبدال الموارد المائية التقليدية بالمياه المالحة مع إعادة استخدام المياه المستعملة.

ويعتبر هذا الأخير بالذات أمرا بالغ الأهمية لتلبية الطلب المتزايد على المياه لا في مجال الزراعة فحسب، وإنما أيضا في قطاعي الصناعة والسياحة، حيث أن الاحتياجات المقدّرة للمياه لا يمكن تلبيتها بموارد المياه العذبة فحسب. الريّ هو ممارسة راسخة في جميع أنحاء العالم، ويتمّ تطويرها لجميع المنتجات الغذائية تقريبا. غير أن نظم الريّ الاعتيادية تستهلك قدرا كبيرا من الطاقة التقليدية من خلال استخدام المحركات الكهربائية والمولدات التي تعمل بالوقود. ويعتبر نظام ضخّ المياه الذي يعتمد على الطاقة الضوئية أحد أفضل الطرق البديلة للريّ¹⁴⁴. ونظرا للانخفاض الكبير في أسعار المنشآت الكهروضوئية الذي لوحظ في السنوات الأخيرة، أصبح استخدامها لأغراض ضخّ المياه أكثر فائدة على عكس مولدات الديزل أو حتى المحركات الكهربائية التي تعمل بالطاقة.

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف واضح للصلاحيات التي ستسند خصيصا للبلديات، فإن العديد من الخيارات لاتخاذ إجراءات من أجل التنمية المستدامة متاحة للهياكل المحليّة في كل من المناطق الحضرية والريفية في تونس.

أو «سيارات النقل الريفي» التي تعمل حاليا داخل وبين المدن وكذلك في المناطق الريفية، كما أنها تستخدم على نحو متزايد كوسائل نقل بديلة لوسائل النقل العمومي التقليدية في السنوات الأخيرة.

6.2.5 الزراعة



يلعب القطاع الزراعي، دورا هاما في استراتيجية تونس للتنمية والتصدير، على الرغم من التراجع المفاجئ الذي تلى الركود الاقتصادي لعام 2015. وفي المناطق الأقل تطورا في تونس، تعتبر الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي، حيث تشغل أكثر من 40 في المائة من اليد العاملة في منطقة الشمال الغربي وأكثر من الثلث في منطقة الوسط الغربي¹⁴².

وعلى الرغم من ذلك، لا تزال التنمية الزراعية التونسية منقوصة بسبب العديد من التحديات، إذ أن الاستثمار في الزراعة يمثل أقل من 10 في المائة من إجمالي الاستثمارات في الاقتصاد الكلي، بينما يصعب على المزارعين الحصول على قروض مالية¹⁴³ مما يحدّ من إمكانات النموّ الزراعي، واعتماد ممارسات مستدامة في المناطق الريفية. ومع ذلك، يمكن للهياكل المحليّة التونسية أن تقدم دعما هاما للشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال تصنيع الأغذية من خلال تقديم النصح بشأن التخطيط للاستثمار وتنمية الأعمال التجارية المستدامة، ويمكن أن تعمل بالتنسيق مع المخططين على المستوى المركزي لتشجيع اعتماد المزيد من الممارسات الصديقة للبيئة.

و علاوة على ذلك، وبما أن الزراعة هي المجال الأكثر استهلاكاً للمياه في تونس، فإن الأدوات السياسية مثل الحوافز المالية المحليّة (القروض والمنح) وبرامج التكوين أصبحت ضرورية على نحو متزايد لضمان الاستخدام المستدام للمياه

144. ا. شايند و س. واندرى (2015). دراسة: نظام ضخ مياه الري بالطاقة الشمسية الضوئية. متاح على: https://www.researchgate.net/publication/295642664_Solar_photovoltaic_water_pumping_system_for_irrigation_A_review

142. جيز (2017). نماذج الأعمال التجارية المستدامة وفرص التمويل المحسنة للقطاع الزراعي. متاح على: <https://www.giz.de/en/worldwide/35283.html> نفس المرجع. 143

6. الخلاصة

يكشف هذا الدليل عن الإمكانيات الهائلة للعمل البيئي المحلي في تونس على الرغم من بعض الغموض الذي يحيط بهياكل الحوكمة التي ستنبثق عن عملية إرساء اللامركزية . ومع أن الغموض لا يزال قائما فيما يتعلق بالآثار المترتبة عن الاستقلال المالي والإداري للهياكل المحلية ، وما ينتج عن ذلك من تأثيرات على قدرات البلديات على اتباع سياسات التنمية المحلية المستدامة، فإن هذا الدليل يحدّد تدابير ملموسة و مناهج ممكنة للعمل المحلي في مجالات السياسة العامة، الطاقة والمياه والنفايات، والبنية الأساسية، والتخطيط الحضري، والنقل، والزراعة. وعلاوة على ذلك يقترح الدليل سياسات واسعة النطاق يمكن أن تيسر تحقيق المنافع المشتركة للاقتصاد المحلي. قد كشف هذا التحليل عن التحديات الهيكلية الكبيرة في البلاد، والتي من شأنها أن تعرقل مسار التنمية المستدامة بالسرعة اللازمة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن نستنتج أن الحكومات المحلية هي الجهات الفاعلة الرئيسية القادرة على رفع هذه الحواجز. وبينما تحتاج الحكومة الوطنية إلى مواصلة العمل على الإصلاحات المتعلقة باللامركزية في الأشهر المقبلة وتمكين السلطات المحلية من الاضطلاع بالدور اللازم، يسلّط هذا الدليل الضوء على عدة أدوات وخيارات سياسية يمكن اعتمادها في أقرب وقت ممكن. ويشمل ذلك تفعيل اجراءات خاصة بقطاعات محدّدة، وتطوير مشاريع هادفة لا تضمّ المتدخلين المحليين فحسب، بل تضمّ أيضا مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة مركزيا ومحليا.

ومع تطوّر عملية ارساء اللامركزية بشكل أكبر، من المقرر أن تصبح الهياكل المحلية جهات فاعلة وبارزة في تحقيق الأهداف طويلة المدى المتعلقة بالمناخ والطاقة في البلاد. ومع ذلك، من أجل تنفيذ هذه الخطط لمعالجة القضايا الرئيسية بنجاحة، تحتاج البلديات إلى تسريع وتيرة التغيير السياسي، بدءا من اليوم.

